الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور / خنشلة
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
قسم العلوم: .... الإنسانية .....
الشعبة: ..... تاريخ .....
التخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية
الرقم التسلسلي:

التجارة الخارجية في الفترة الإستعمارية (1830-1900)

تخصص:تاريخ المقاومه والحركه الوطنيه الجزائريه

إعداد الطالبتين:
حنان شخاب
عيدة شنينة

إشراف الأستاذ:
صالح كليل

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الصفة	الرتبة العلمية
زيد طايبي	رئيسا	أستاذ محاضر أ
صالح كليل	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر أ
عبد المنعم هامل	ممتحنا	أستاذ محاضر أ

السنة الجامعية 2023/2022

شكر وتقدير

قال تعالى :ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه (سورة لقمان /الأية 12)
يسعدنا نحن الطالبتين حنان شخاب ،وعيدة شنينة ،أن نتقدم بأجمل كلمات الشكر والتقدير والوفاء المليئة بكل معاني الإحترام والمحبة المجملة بأصدق المشاعر النبيلة لما قدمته لنا من مجهودات طوال مشوار العمل.

حفظك الله ورعاك وأطال في عمرك أستاذنا الفاضل.
الأستاذ الدكتور: كليل صالح
ونتقدم بالشكر الجزيل إلى أصحاب الفضيلة السادة الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة ومناقشة هذا الموضوع .
كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل الأساتذة الأفاضل بقسم التاريخ على مجهوداتهم المبذولة طيلة المشوار الدراسي .

"والحمد الله من قبل ومن بعد فهو ولي كل التوفيق

الإهداء

أشكر الله عزوجل الذي ألهمني الطموح والسداد أما بعد :

أتشرف بتقديم أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذي كليل صالح متمنية له الصحة والتألق فى مشوار البحث العلمي
أيام مضت من عمري بدأتها خطوة بخطوة وها أنا اليوم أقطف ثمار الجهد التي سيرتها أيام كان الهدف فيها واضحا كنت أسعي للوصول إليه مهما كان صعبا
"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"
سورة الإسراء الآية (24)
إلى مثالي وقدوتي في الحياة إلى من كشف عني ستار الجهل ليسترني بشعاع الرقي والنجاح
إليك أبي الغالي **صالح** أطال الله في عمرك
إلى رمز المحبة والإخلاص إلى من سهلت عليا طريق النجاح أ مي الغالية **العطرة** أطال الله في عمرها
إلى من هم أقرب إلى قلبي إخوتي"بثينة'سميحة 'جيهان ،خلود'عبد العزيز'نور الهدى 'أميمة' هبة الرحمان' معاذ أواب.
وأخص بذكرأخي العزيز **نزار** أدامه الله لنا
إلى كل الأهل والأقارب " مكي'طيب'طارق'يوسف'فوزي'مليكة' حدة'فاطمة'زبيدة'سعيدة'

إسمهان 'وئام'نبراس'آسيا
إلى صديقاتي:عيدة' حنان'إلهام'
إلى من ساندني في هذا العمل ولم يكتبه قلمي ألف شكر وتقدير

حنان شخاب

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلا,ة والسلام على سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم وعلى أله وصحبه أجمعين أما بعد :

أهدي ثمرة عملي هذا الى من قال فيهما الله عزوجل وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغير الإسراء الاية 24

إلى الذي أحمل إسمه بكل فخرالى سندى وملاذى الى الذي رافقني بالحب والرعاية أبي الغالي **محبوبي** أطال الله في عمره

إلى التي لايطيب النهار الا برؤيتها ولا تحلو الايام الا بوجودها إلى التي حملتني وهنا على وهن أمي الحبيبة **حدة** حفظها الله رعاها وأطال في عمرها

إلى من كانوا معي في السراء والضراء أخواتي نعيمة ،بلدية

أخص بالذكر اختي التي وقفت بجانبي في أصعب الظروف وداد ولم تتفاني في مساعدتي

إلى إخوتي كلهم :منصور، مرزوق ،ناصر ،توفيق ،حليم، وفايز

إلى صديقتي وتوأمي وأختي التي لم تلدها أمي **رميساء**

إلى أبناء إخوتي وأخواتي: قطر الندى ،اسلام،زين الدين ،ساجدة ،جابر، سوسن حنين أصيل ،فاطمة الزهراء ،وزياد،

إلى زوجات إخوتي :ليلى وياسمين

إلى من تقاسمت معها شقاء هذا العمل أهديها ألف شكر لها لتحملها لي ولظروفي حنان شخاب

الى كل من احبهم قلبي ولم يكتبهم قلمي

في الاخير مرت قاطرة البحث بكثير من العقبات والعوائق ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل من الله والحمد لله

عيدة شنينة

جدول المختصرات

ج	***جزء***

ص	صفحة
د،ط	دون طبعة
ط	طبعة
تر	ترجمة
م	مجلد
ع	العدد
ق	قرن.

مقدمة

مقدمة

ظلت الجزائر محط أنظار العديد من الدول الأوروبية لموقعها الإستراتيجي، وثرواتها المتنوعة ،ومن هذه الدول فرنسا، التي إستطاعت تحقيق أهدافها سنة 1830 ، بغزو الجزائر وسرعان ماطبقت مجموعة من الإجراءت في جميع القطاعات وركزت على القطاع الإقتصادي .

كماأنها سيطرت على التجارة الجزائرية ،وستشهد التجارة تحولات عميقة في جانب المبادلات التجارية ، حيث أن فرنسا جعلت الثروة الجزئرية في خدمت الإقتصاد الفرنسي على حساب الأهالي ،وذلك من خلال سيطرتها واستغلالها للثروات لخدمة الإقتصاد الرأسمالي ،لتوفير ظروف مناسبة لإستقرارهم ،كما أنها شجعت منتجات التجارة النقدية (الكروم ،الحمضيات ، الحلفاء) وتهميش الزراعة المعاشية وركزت على حركة الطرق والمواصلات لتسهيل عملية الإستغلال .

أهمية الموضوع :

تكمن اهمية البحث في كونه يظيف فاىدة للمجتمع وللشؤون العلمية ،بحيث انه من الممكن إكتشاف حقائق علمية أو قواعد لم يتم التوصل إليها من قبل وإضافة فائدة علمية لمواضيع سبقنا إليها أخرون .

البحث في التغيرات التى طالت نظام التجارة الخارجية وتأثيراته على المستوطنين والاهالي

دوافع إختيار الموضوع :

الدوافع الموضوعية

لقد كان اختيارنا لموضوع التجارة الخارجية في الفترة الإستعمارية (1830 – 1900) لأنه يسلط الضوء على مراحل هامة لتطور التجارة، والتغيرات التى شهدتها الجزائر وقد دفعتنا جملة من الأسباب والإعتبارات إلى تناول هذا الموضوع ،أهمها معرفة الأسباب التى اعتمدتها فرنسا لسيطرتة على التجارة الجزائرية وطرق استغلالها وربطها بفرنسا .

الدوافع الذاتية :

الرغبة الشخصية المتمثلة في التعرف على بعض مراحل تطور استغلال الفرنسي لتجارة ، وحب الاطلاع على موضوع التجارة الخارجية

الدرسات السابقة:

تم التطرق للموضوع في درسات سابقة ، نذكر كتاب محمد العربي : التجارة الخارجية للشرق الجزائري

حيث ساعدنا هذا الكتاب في فهم دراسة موضوع التجارة الخارجية من المنظور التاريخي وفهم وإستيعاب التناقض في البحوث السابقة ،كما أنه مكننا من معرفة المنهج المناسب لطبيعة المشكلة البحثية .

إشكالية البحث :

مامدى اسهامات التجارة الخارجية في النظام الإقتصادي الكولونيالي في الجزائر1830/1900.؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات ،تمس مختلف جوانب الموضوع نوجزها فيما يلي :

ماهي الأساليب التى اعتمدها الإستعمار لسيطرة على التجارة الجزائرية ودمجها بفرنسا ؟

ماهي غايتها من الإهتمام بالطرق والمواصلات ؟

ماهو الدور الذى لعبته الغرف التجارية ؟

مناهج البحث :

انطلاقا من طبيعة الموضوع ذوالجوانب التارخية، والإقتصادية، اعتمدنا في معالجتنا للموضوع على المنهج التارخي (السردي ، الاحصائي التحليلي ، الوصفي)

السردي: لسرد الأحداث والوقائع في الجزائر ،والإحصائي :لدراسة بعض جوانب الإحصائية في الدراسة المالية سواء جداول وخرئط والرسوم البيانية ،والوصفي لوصف الأحداث .

التحليلي:لتحليل الجداول والمنحنيات البيانية .

وصف المصادر والمراجع المعتمدة :

حاولنا من خلال قراءتنا للموضوع أن نجمع مادة علمية ثمرتها رسالتنا هذه ، التى اعتمدنا فيها على مصادر ومراجع مختلفة نخص بالذكر :

-عبد الرحمان رزاقي:تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين)الذي ساعدنا في معرفة التجارة التقليدية ،ومراحل تطور النظام الجمركي كما أنه أفادنا في معرفة قيم الصادرات والواردات خلال الفترة المدروسة.

- صالح فركوس: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ساعدنا هذا الكتب في معرفة أهم المدن التجارية في الجزائر، وأهميتها، وموانئها، وتعملاتها التجارية.

محتوي البحث:ولتتبع حيثيات الموضوع إعتمدنا على الخطة المكونة من مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

تناولنا في عملنا هذا مقدمة عن موضوع البحث، وكذا أهمية ودوافع الموضوع، والدرسات السابقة، وبعده قمنا بطرح اشكالية للموضوع ،ثم أتبعناه بأسئلة فرعية، ثم ذكرنا المنهج المتبع، وتليه المادة العلمية ، وفي الأخير ذكرنا الصعوبات التي واجهتنا في عملنا.

وللوقوف على التحولات التجارية في الجزائر ارتئينا أن ندرس في الفصل الأول :

التجارة الداخلية والخارجية آواخر العهد العثماني :تناولنا فيه النشاط التجاري في أرياف ومدن الجزائر، وتطرقنا فيه إلى الأسواق والقوافل التجارية ، والعوامل المتحكمة في النشاط التجاري فذكرنا الأسواق اليومية ،والأسبوعية، وعرفناالقوافل التجارية، وأهم الصادرات والواردات عبر القوافل، والعوامل المتحكمة في النشاط التجاري، ذكرنا منها عوامل الإزدهار، وكذا عوامل الإنحطاط. أما المبحث الثاني فتحدثنا فيه عن التجارة الخارجية في العهد العثماني ، ذكرنا فيه هيكل المبادلات التجارية، من صادرات وواردات. مع الدول الأوروبية ،ودول إفريقيا ،وأهم مميزات التجارة وتحدياتها .

وفي الفصل الثاني المعنون: **بترتيبات فرنسا للإدماج التجاري** فهو الآخر مكون من مبحثين ،المبحث الأول فهو حركية التجارة 1830 / 1850، وكيف كانت صادرات وواردات هاته الفترة، ثم أتبعناه بأهم المؤسسات التجارية، كبنك الجزائر، والشركة الجزائرية ،وكذلك بورصة الجزائر، والشركة العامة الجزائرية 1865 ، وتحدثنا بعد الربط التجاري التى أصبحت 70 % من تجارتها الخارجية تتم مع فرنسا .

أما المبحث الثالث فخصصناه للمواصلات وأهميتها للتجارة ،فذكرنا الطرق البرية، وسكك الحديد والموانئ، وذكرنا أهم ثلاث موانئ: وهي ميناء وهران ، وميناء الجزائر، وميناء عنابة، ثم ذكر أهم مناطق التبادل التجاري، سواء في الجزائر أوخارجها .

وثالث فصل كان بعنوان **التحكم التجاري الفرنسي في الإقتصاد الجزائري**

فالمطلب الأول ذكرنا النظام الجمركي 1851، الذي ساهم في توجيه التجارة نحوفرنسا، وتفرعنا فيها ويليه طبيعة المبادلات التجارية خلال الفترة 1850، وماشهدته من ارتفاع لقيمة الصادرات والواردات، بفضل النظام الجمركي ثم أتبعناه بالتجارة مع دول الأوروبية، وكذا مع دول المحيط فذكرنا مع فرنسا والدول الأجنبية الآخرى، والمحيطة ذكرنا المغرب، وتونس،وافريقيا الغربية، والمبحث الذي يليه تحدثنا فيه عن الغرف التجارية، والإقتصادية ودورها الإستعماري فعرفنا الغرف، وكيف تطورت الغرف ،والمبحثين بعدها فكانا عن المنطقة الاقتصادية الجزائرية، وكذا مهام الغرف التجارية وانجازاتها في الجزائر .

صعوبات البحث :

أثناء سيعينا لهذا البحث واجهتنا جملة من الصعوبات والعراقيل الروتينية منها

قلة المصادر والمراجع المتخصصة بالتجارة الخارجية

المصادر والمراجع المتوفرة أغلبها باللغة الأجنبية .

الفصل الأول:التجارة الداخلية والخارجية آواخر العهد العثماني

- **المبحث الأول:** النشاط التجاري في أرياف ومدن االجزائر.
  - ✓ المطلب الأول:الأسواق والمبادلات التجارية
  - ✓ المطلب الثاني:القوافل التجارية.
  - ✓ المطلب الثالث:العوامل المتحكمة في النشاط التجاري.
- **المبحث الثاني**:التجارة الخارجية في العهد العثماني.
  - ✓ المطلب الأول:هيكل المبادلات التجارية.
  - ✓ المطلب الثاني:مميزات التجارة الخارجية.
  - ✓المطلب الثالث: تحديات التجارة الخارجية

الفصل الأول:التجارة الداخلية والخارجية آواخر العهد العثماني

شهد المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني نشاطا تجاريا واسعا ،بحيث كانت القبائل تتردد على الأسواق إما لتسويق منتجاتها أو اقتنائي حاجياتها،[1]ومن المعلوم أيضا أن الجزائر خلال هذه الفترة عرفت حركة تجارية مع الخارج ،التي عززتها الموانئ والقوافل التجارية.[2]،ويمكن من خلال هذا تقسيم التجارة إلي قسمين: تجارة داخلية، وآخري خارجية.

المبحث الأول: النشاط التجاري في أرياف ومدن االجزائر.

✓ المطلب الأول:الأسواق والمبادلات التجارية:

01- الأسواق:

كانت التجارة الداخلية في العهد العثماني تقام في الأسواق، سواء كانت هذه الأسواق يومية أو أسبوعية، منتشرة علي أرياف ومدن الجزائر.

أ/الأسواق اليومية: توجد غالبا داخل الحواضر، لذا أتقن أغلب سكانها حرفة التجارة،وهذه الأسواق كانت مشكلة في طريق طويل وضيق مقسم إلي مربعات وهذه المربعات مقسمة إلي قسمين جزء للسلع والبضائع وجزء للزبائن، كانوت موزعة حسب أهميتها، بحيث تتمركز الحرف الرفيعة في وسط المدينة مثل:سوق الصاغة والمقايسية ،أما الحرف الوضعية كسوق الخضارين والزرع فنجدها عند بوابات المدينة أو خارج أسوارها ،وكانت المقايضة.*[3] هي الطريقة المستعملة لأن النقود لم تكن منتشرة بكثرة ، وهذه الأسواق تكون تحت الرقابة لكي لايكون تدليس أي كتمان عيوب البضاعة أو الخداع في الكيل.[4]ومن خلال أسمائها يظهر لنا أن الأسماء كانت حسب التخصص ،بحيث يكون اسم كل سوق حسب المواد الموجودة فيه، وهذا ما أشار إليه حسن الوزان في قوله "...فيها دور جميلة ،وأسواق منظمة ،نجد لكل حرفة مكانها الخاص"،غير أن هذا التنظيم لم يكن مطبقا بصورة كاملة .

---

[1] عبد الجليل رحموني:**اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1830-1520)** 'مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر '.جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس(2015-2014).
عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام** ،ج3،دار الأمة للنشر والتوزيع، 2013، ص [2]129

[3] *المقايضة مبادلة سلعة بسلعة آخري ويطلق عليها اسم التجارة الصامتة'يوسفي صرهودة **الإقتصاد والمجتمع في إيالة الجزائر** 'رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر 'جامعة عبد الحميد مهري' قسنطينة (2018-2017)ص 150 .

[4] محفوظ سعيداني: **التجارة بأقطار المغرب العربي في العهد العثماني مابين القرنين (19-18)** 'المجلة التارخية الجزائرية' المجلد5'العدد2'جامعة بونعامة خميس مليانة 'الجزائر'(2021)ص ص567-588

وكانت الأسواق منتشرة في عديد الأماكن ،نذكر منها سوق مدينة الجزائر الممتد من باب عزون إلي باب الوادي و قسنطينة، في عهد صالح باي الذي وصل عدد الأسواق فيه إلي 28 سوق وسويقة. *[1]

ب/الأسواق الأسبوعية:

وهي أسواق مفتوحة إستقطابية للريف محددة بيوم،تكون كل أسبوع بعيدة عن المدن أو عند أبوابها في ساحة كبيرة،تباع فيه كل المنتجات سواء محلية أو مستوردة. [2]ويوجد في كل وطن أو عرش سوق،تكثر الأسواق في البليدة ومتيجة، والسوق هو الرابط بين سكان المدن والأرياف، بحيث يحقق علاقة تكاملية، عن طريق تحصل كل واحد منهم على ما لا يستطعون إنتاجه.

كما أنها كانت ملتقي للأفكار بين سكان المناطق الشمالية والداخلية،تخضع هذه الأسواق لتنظيم يهتم بها القائد ويستخلص الجباية.

فمثلا: قنطار كتان صغير رسمه 25 درهما. أما عن القوافل فنأخذ على سبيل المثال قافلة تلمسان دينار على كل حمار[3]

وإذا قسمنا أهم الأسواق الأسبوعية فى الجزائر نجدها موزعة كالتالي:

دار السلطان:

البليدة يوجد بها سوقان وسوق ثالثة بفحوصها أولها سوق الزرع، وثانيها سوق تعرف بسوق الجمعة وتعرض فيها كل البضائع الأخرى،أما السوق الثالثة التي لا تبعد كثير عن باب الجزائر وسط البساتين،فتعرف بسوق الخميس.

بايلك التيطري:

سوق المدية الذي يعقد كل جمعة،سوق الربايع جنوب المدية،سوق الإثنين في قبلتي "حسين بن علي""وعبيد"في البرواقية،وسوق الأحد بسور الغزلان،وسوق الثلاثاء الذي يعقد فى قبيلة دواير.

بايلك الغرب:

سوق مدينة تلمسان الذي هو من أهم الأسواق،وتعقد الأسواق خلال أحد أيام الأسبوع ويشهد توافد كبير ذلك لتنوع التجار والزبائن والمنتجات المختلفة .سوق معسكر بضاحية باب علي كل يوم خميس وله أهمية بالغة بفضل ارتباط علاقاته التجارية الإفريقية الأوروبية،وسوق كريشتل بالقرب من وهران ،وسوق اللوحة بالقرب من تيارت، وسوق أولاد عباد بالشلف.

بايلك الشرق:

---

[1] فهيمة عميراوي :**الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12 هجري /8 ميلادي دراسة إجتماعية وإقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، (2008 2009)ص159

*سويقة وهو تصغير لكلمة سوق' وقد وجدت بهدف تلبية الحاجيات اليومية للسكان دون تنقلهم إلى الأسواق التي كانت بعيدة عنهم.يوسفي صرهودة: مرجع سابق ص129

محفوظ سعيداني: مرجع سابق، ص[2]57

[3] أندري نوشي وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر** ترجمة رابح اسطنبولي،منصف عاشور،د ط ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1984، ص194

ضم العديد من الأسواق كسوق أولاد عبد النور، وسوق الحراكتة والتلاغمة،أما منطقة القبائل فنجد سوق بني عباس،وأشهر الأسواق السوق التي أنشأها القايد علي خوجة والمعروفة بسبت علي خوجة،وسوق وادي الدفالي ويمكن أن تكون هناك أسواق أسبوعية فى الريف خاصة بالمواشي والحبوب.

02-المبادلات التجارية:

عرفت أسواق الجزائر خلال العهد العثماني أنواعا من التبادل التجاري،سواء كان بين تاجر وآخر، أو تاجر ومستهلك،أو بين البايلك وممثلي الدول الأوروبية.[1]

وكان للمبادلات طريقان الأول أفقي يربط بين شرق البلاد وغربها وهو طريق التل الواصلة بين تلمسان ،والجزائر، و قسنطينة، وتونس .وطريق الواحات الصحراوية تبدأ من تافلالت وتربط بين عين صالح ،ومتليلي، و ورقلة ،وغات.

وطريق آخر باتجاه رأسي، يصل بين التل والصحراء ،وذلك لأنهما يكملان بعضهما وهذا ما كان سبب ازدهارهما.[2]

كانت بوفاريك مركز للتبادل ،حيث يجلب إليها أهل الريف ما أنتجوه من : فواكه جافة، وزيتون وحلويات ،وزيت ،وعسل ،وشمع، وبعض آلات الفلاحة من الحديد ،مثل آلات الحصاد ، الحراثة وخدمة التربة وكان يعتمدها سكان القبائل ،وكانت سوق باب عزون من أهم الأماكن التبادل بحيث يبيع سكان الريف إنتاجهم ،من حيوانات ،وحبوب ،وفول ،وجلود، وصوف ،ويأخذون مقابل ذلك من المدن صناعات محلية أو مستوردة ،من أثاث منزلي،وخزف، وآلات الحديد ، كما أن تجار المدن وبالأخص اليهود الذين يتنقلون بهدف ترويج بضائعهم من نسيج ،وأسلحة[3]

وفي هذا السياق نوضح

أهم واردات مدينة الجزائر من الأسواق المحلية :[4]

المدينة	السلع والبضائع
بجاية	الخشب – الحديد الأسواق الحديدية
بسكرة	الجمال- التمور- الحايك – الحناء
البليدة	الصوف البرانس
تلمسان	الحايك والبرانس
بايلك التيطري	الصوف - الأغنام - القرمز

[1] يوسفي صرهودة: مرجع سابق،ص،ص140،131.

[2] ناصر الدين سعدوني، **النظام المالي للجزائر آواخر العهد العثماني (1792 1830)**،ط3،دار البصائر للنشر والتوزيع ،2012،ص36

[3] أندري نوشي وآخرون: مرجع سابق، ص 194 .

[4] أمين محرز:**الجزائر فى عهد الأغوات(1671/1659)**،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع 2013، ص-ص194-195

.

جيجل	الخشب
دلس	العنب
أوطان دار السلطان	الخضر والفواكه- الخشب والقرمز
شرشال	العسل - العنب - التين - الزبيب
الصحراء	ريش النعام - الجمال - التمور
عنابة	المرجان - التبغ الزبدة
بايلك الغرب	الحبوب - الخيل الملح
بلاد القبائل	التين المجفف الزيت الزيتون الصابون والفحم
قسنطينة	القمح – الصوف – جلود الماعز – البرانس والزرابي
القل	الشمع – الزبدة – الزيت – التين
معسكر	القرمز
المصدر: أمين محرز:الجزائر فى عهد الأغوات(1671/1659)،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع 2013، ص-ص194-195	

وإذا تتبعنا حركة المبادلات التجارية الداخلية نجدها نشيطة بين مدن الشمال والجنوب ،أكثر منها من الشرق والغرب ،وهذا بسبب اختلاف المواد بين الشمال والجنوب ،ونشاطها بين الشرق والغرب ولذلك نجد التبادل بين قسنطينة ،والجزائر، أضعف من المبادلات بين مدينة الجزائر، ومعسكر .[1]

المطلب الثاني:القوافل التجارية:

تعريفها:

[1] يوسفي صرهودة: مرجع سابق ص 138

هي مجموعة من الأفراد أغلبهم تجار ،يجمع بينهم الهدف الإقتصادي من خلال الربح التجاري والمتاجرة، بالبيع ،والشراء .لها مكونات بشرية وحيوانية .والقافلة في هذه الفترة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع التنقل في الصحراء باستخدام الحيوانات كالجمال ،والبغال، والحمير.[1]

01 تجارة القوافل:

إن المواد الموجودة في الجزائر لاتنتمي كلها لها ،وإنما تأتي من الجنوب الكبير الصحراوي، و إفريقيا السوداء ،وهذا التنوع عززته القوافل التجارية عن طريق ربط الحركة التجارية بين الشبكة البحرية ،والصحراوية ،ولقد كان الغرب الجزائري يطلق على القوافل اسم الأسواق المتنقلة بحيث تنتقل بين القبائل لتوفر لهم منتجات المدينة مقابل المنتجات الفلاحية الرعوية ،وكانوا يعتمدون في ذالك على المقايضة

ومثال ذالك إستبدال مكيال من التمور بثلاثة مكاييل من الشعير.[2]

كما أن القوافل كانت تنتقل بين موانئ الشمال وأسواق واحات الصحراء الكبرى، في تشاد، والنيجر، ومالي، وإفريقيا الوسطى السنغال ،وغيرها ومن أشهر القوافل التي يمكن أن نذكرها هيا:

- قافلة سكيكدة إلى قسنطينة بسكرة تقرت و ورقلة و وادي مزاب الأغواط.
- قافلة وادي مزاب إلى الأغواط وبوسعادة وقسنطينة والكاف حتى تونس.
- قافلة واد سوف إلى غدامس وطرابلس بليبيا .

- قافلة عين صالح – غاط والعكس.
- الأقصي قافلة وهران إلى تومبوكتو عبر تافيلالت والمغرب

[1] أوزايد بالحاج :**تجارة القوافل بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري** ،مجلة روافد للبحوث والدراسات ، ع 2، جامعة غرداية ،2017 ص96

[2] يوسفي صرهودة: مرجع سابق، ص124 .

خريطة تمثل : **مسالك التجارة العابرة للصحراء من البحر الأبيض المتوسط إلى السودان.**
المصدر: أوزايد بالحاج :**تجارة القوافل بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري** ،مجلة روافد للبحوث والدراسات ، ع 2، جامعة غرداية ،2017ص122.
كانت القوافل عاملا مهما في تطوير العمران ،وتحسين الظروف المعيشية ،الإتصال والتبادل الثقافي والتجاري بين التل، والصحراء ،ولولا هذه القوافل من الممكن أن تكون الواحات محرومة من أي شيء خارجي.[1]
جدول الصادرات والواردات عبر القوافل:[2]

المنطقة	البضائع من الجزائر	البضائع إلى الجزائر
قافلة من قسنطينة إلى تونس	التمور، الأصواف ،الجلود ،الشموع ،والحبوب	الأقمشة المطرزة ،البرانس والحايك التونسي ،التوابل
الجزائر والمغرب.	الحرير الذي أتو به من تونس الأقمشة من واحات الجزائر كالبرانس.	العسل ،أنواع الصابون
واد سوف وغدامس.	التمور، الملح، الحياك ،والقندورة المصنوعة من الصوف ،زيت الزيتون الذي يجلب من تونس الشمع من بسكرة ،الجمال، التبغ، الأغنام	العبيد ،ريش النعام ،البخور والنيترون،حجر الشب مما تستورده غدامس من بلاد السودان.
قافلة ورقلة إلى غدامس.	الأقمشة الحريرية والقطنية ،التمور الحبوب ،الزيوت	التبر، العبيد ،العاج ،البخور.
واد سوف غات.	التمور، الملح ،الحياك والقندورة المصنوعة من الصوف ...إلخ	الذهب.
الجزائر وطرابلس.	الحبوب (القمح والشعير) الشمع الزيت ،الصوف ،الأغنام ،الجمال	التبر،ريش النعام ،العاج الزبادي،العبيد.
المصدر : أوزايد بالحاج: مرجع سابق، ص96 .بوسليم صالح :مرجع سابق، ص-ص 332 -335		

نلاحظ من خلال الجدول ان الصادرات والواردات عبر القوافل التجارية ان الجزائر كانت تصدر المواد المعيشية الضرورية من حبوب وتمور وغيرها ،وكانت تستورد المواد الكمالية كريش النعام والشب والعبيد وغيرهم .

[1] أوزايد بالحاج: مرجع سابق ،ص-ص 108-113،111
بتصرف: ينظر أوزايد بالحاج: مرجع سابق، ص96 .بوسليم صالح :مرجع سابق، ص-ص 332 -335

المطلب الثالث العوامل المتحكمة في النشاط التجاري

1/عوامل الإزدهار:

طبيعة البنية ونوعية المناخ:

أدى تنوع المحصول الزراعي واختلاف نمط الحياة من منطقة إلى أخرى إلى تنشيط التبادل التجاري، وخلق نوع من التكامل بين أقاليم التل ومناطق الهضاب وجهات الصحراء ونواحي الأطلس الصحراوي ،وبفضل هذا التكامل أصبحت المراكز العمرانية الواقعة عند ملتقى هذه الأقاليم تشكل أسواقا رئيسية تقصدها القبائل.

موقع البلاد الجزائرية:

بما أن الجزائر منطقة عبور وملتقى السودان وأوروبا ومكان لمقايضة البضائع المغرب العربي والأقطار العثمانية، وهذا ما زاد في أهمية طرق التل التي تربط الحواضر الكبرى كا قسنطينة والجزائر، ومعسكر، وتلمسان ،ومساعدة انتعاش الواحات الصحراوية التي كانت تمر بها القوافل كذلك أبقى الموقع صلة الموانئ الجزائرية بالبلاد الأوروبية مستمرا رغم حالة العداء .

تشجيع الحكام العثمانيين للتبادل التجاري:

عمل الحكام العثمانيين على تشجيع التبادل التجاري وذالك حتى يتحكموا في القبائل التي ضلت ممتنعة عن سلطتهم عندما تضطرهم الحاجة إلى مبادلة إنتاجهم الحيواني والزراعي بما تحتاجه من سلع وبضائع في الأسواق الخاضعة لسلطة البايلك ،وحتى يؤكد الحكام نفوذهم على تلك القبائل كانوا يلجأون إلى إقامة الأسواق الأسبوعية، والموسمية ،التى كانت تعرف غالبا بأسماء أيام الأسبوع وتعقد هذه الأسواق بالقرب من الحصون أو بجوار المعسكرات الحاميات العسكرية ،ويعاقب كل من مارس التجارة خارج هذه الأسواق. [1]

- التنوع في الإنتاج الزراعي ،والصناعي ،الذي ساهم فى إزدهار التجارة داخليا وخارجيا.[2]
- عبور القوافل من الأراضي الجزائرية نحو المشرق العربي أو بلاد السودان.[3]

2/عوامل الإنحطاط

- الكوارث الطبيعية الجفاف(1735-1815)، والفيضانات المدمرة (1734-1820) الجراد (1789-1824). ونتيجة لذلك ظهرت المجاعة الكبرى التي كانت سنوات(1815-1819).
- انتشار الأوبئة وهذه الأوضاع ساهمت في تراجع النشاط التجاري و انحطاطه.[4]

---

[1] ناصر الدين سعدوني،الشيخ المهدى بوعبدلي :**الجزائر فى التاريخ العهد العثماني** ، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب،ص-ص 73-74.

[2] أرزقي شويتام: **نهاية الحكم العثماني فى الجزائر وعوامل انهياره (1830/1800)**، دار الكتاب العربي ،ط1،2011،الجزائر،ص 64

[3] ناصر الدين سعدوني: النظام المالي ، مرجع سابق،ص36.

[4] ناصر الدين سعدوني :**الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان)آواخر العهد العثماني (1791- 1830)** طبعة خاصة دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر2013 ص32.

- الإهتمام بالصفقات التجارية وإهمال اقتصاد السوق الحقيقي المعتمد على الكفاءة الإنتاجية ،وهذا ما لم يشجع الصناع في إبتكار تقنيات جديدة .
- انعدام نظام إقتصادي نقدي مصرفي.[1]
- تعزيز المركزية مما ساهم في جعل العديد من الأسواق بعيدة عن العاصمة ،والأسواق التى بقيت ذات أهمية كانت تجارتها مع البلدان المجاورة مثل: قسنطينة مع تونس ،وتلمسان مع المغرب الأقصى ،إضافة إلى أن المواد المتداولة مع تونس ،والسودان ،كانت مواد كمالية بالنسبة للأهالي[2]
- بسبب الإقتصاد الوطني الذي شهد تقهقرا نتيجة إنخفاض المغانم البحرية وضعف الإنتاج ،كما كانت هناك منافسة للبضائع الأوروبية للسلع الجزائرية وتطور الإقتصاد الصناعي في أوروبا وهذا ما جعل الميزان التجاري يكون ضعيف.[3]
- رغم كون الجزائر من أهم البلدان المتميزة بعناصر متنوعة من الثروة، غير أن جزء هام في يد الأجانب ويستغلونه لخدمة بلدانهم .[4]
- إنحفاض قيمة النقد الرسمي (1816)، وعجز ميزانية الدولة ،بالإضافة إلى ظهور العملة المزورة .

- الضرائب المفروضة على الأسواق الداخلية، التي تسببت في انعدام أسواق واسعة، حيث أصبح أصحابها يبحثون عن تحقيق التكاليف وليس على الدقة والأبعاد الجمالية، ولذلك لم ترتقى الحرف بل انحطت إلى مستوى ركيك.
- انعدام المواصلات ما أدى إلى إنطواء المناطق الريفية على نفسها. [5]

المبحث الثاني:التجارة الخارجية في العهد العثماني

المطلب الأول:هيكل المبادلات التجارية

امتدت التجارة الخارجية إلى الدول المجاورة والدول الاروبية ، إذ تعد من بين مصادر الثروة وبحكم الموقع الجغرافي الذي أعطاها أهمية قصوى شكلت نقطة عبور بين الشرق والغرب

---

[1] يوسفي صرهودة: مرجع سابق ص162.

[2] صالح فركوس: **المختصر فى تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين إلى خروج الفرنسين (814ق م-1962)** ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،الجزائر 2002 ،ص12

[3] عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة ماقبل التاريخ إلى 1962**، ج2، دار المعرفة باب الوادى، الجزائر، ص195.

[4] محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1972، ص،74

[5] مبارك بن محمد الهلالي الميلي :**تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ج3 مطابع بدران وشركائه ، بيروت، لبنان 1994 ،ص - ص 309 -310 .

والشمال والجنوب، وهذا ما جعلها ذات علاقات تجارية متينة في التجارة اقليميا مع بلدان المغرب العربي والأقطار العثمانية والدول الأوروبية.[1]

صادرات وواردات الجزائر مع الدول الأوروبية:

كانت التجارة الخارجية تتم مع أوروبا عن طريق الموانئ بواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين أما مع إفريقيا فكانت عن طريق القوافل.[2]

والتجارة الخارجية كما هو معروف تتم في نطاقين صادرات و واردات ،و من أهم الصادرات في الجزائر نجد : الحبوب، الزيوت ،التمور، الأقمشة الصوفية ،الحرير ،المرجان ،البارود ريش النعام.[3]

ولكن صادرات الجزائر كانت تحت سيطرة الشركات الإحتكارية التي تتحكم في المبادلات التجارية بين الجزائر و الموانئ الأوروبية،[4] و هذه الشركات هي المتحكمة في التصدير و استقبال المواد وفى كثير من الأحيان من طرف الغرفة التجارية بمرسيليا،[5]و داخل هذا التبادل كانت الجزائر تصدر للدول الأوروبية في أولها ليفورن ،مرسيليا ،جنوة بكميات طائلة فائضها من الحبوب والقمح و الشعير، وكميات من الزيت ،الشمع ،الصوف ،الجلود ،التمر ،ريش النعام، المرجان ،التين و غيرها.[6]

الواردات:

كما هو الحال بالنسبة للصادرات فالجزائر كانت تستورد من الدول الأوروبية حيث كانت أهم الموارد المستوردة هي العطور ،المصبرات ،الأسلحة ،الأقمشة ،مواد البناء ...إلخ.[7]

ومن بين الدول الأوروبية المصدرة للجزائر ليفورن، مرسيليا، جنوة، بريطانيا، هولندا، فرنسا الإمارات الإيطالية، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، كانت الجزائر تستورد من موانئها ما كانت بحاجة إليه، حيث تأتي بالعطور و المصبرات من فرنسا و الزليج و التوابل من إيطاليا،والعتاد من إسكندنافيا، والأقمشة القطنية من إسبانيا ، والسكر القهوى من إنكلترا، ... إلخ.[8]و تتوزع الواردات

---

[1] نصيرة نواصر: **لمحات عن الوضع التجاري فى إيالة الجزائر أواخر العهد العثمانية** ،مجلة البحوث التاريخية، م7، ع2،جامعة غرداية، الجزائر، ديسمبر 2022،ص،499.

[2] محمد العربي الزبيري :مرجع سابق ،ص، 65

[3] صالح فركوس: مرجع سابق، ص،124.

[4] أرزقي شويتام :مرجع سابق ،ص، 66

[5] الشويهد عبد الله بن محمد:**قانون أسواق مدينة الجزائر (1117-1107هجري /1695-1705ميلادي)**،تحقيق وتقديم ناصر الدين سعدوني، دط،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2012،ص،33.

[6] أرزقي شويتام: مرجع سابق، ص 66

[7] احميدةعميراوي : **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس آ واخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي** ،دار البعث قسنطينة،2002،ص34.

[8] عبد الله بن محمد الشويهد: مرجع سابق،ص 34

من الدول الأوروبية بالنسب التالية: فرنسا 50%، هولند 25%، إنكلترا 12.5% ،البندقية 12.5%[1]

مع فرنسا:

كانت فرنسا حريصة على إقامة علاقات تجارية مع الجزائر ومنحت لها امتيازات تجارية،[2]احتكر الفرنسيون صيد المرجان،ثم تصدير الحبوب والصوف والجلود، التى تحتاجه فرنسا[3]، وفي (1789)برزت شخصية التاجرين اليهوديين من عائلتي بكري وبوشناق، وسيطرو على التجارة،

وشملت الصادرات :المرجان والجلود والحبوب والعنب وريش النعام ...إلخ وبالمقابل تستورد الحديد، الرصاص،الأقمشة، الحلي،الخردوات...إلخ

اسبانيا:

كانت العلاقات تشهد توتر، لكن ذلك لم يمنع من أن تكون هناك مبادلات تجارية بين الجزائر واسبانيا، خاصة بعد إتفاقية (1791)التى وسعت النشاط التجاري للإسبان، من خلال الشركات التجارية المنافسة. وكانت الجزائر تصدر الحبوب،المواشي،الجلود، وبالمقابل كانت تستورد الأسلحة، الحلي ...إلخ.[4]

ايطاليا:

كانت التجارة ضعيفة بين البلدين، بسبب الجهاد البحري، وبعد انسحاب الشركة الفرنسة انتعشت التجارة فأخذ بكري وبوشناق مدينة ليفورن الإيطالية محطة رئسية، وكانت الصادرات مثمثلة في حبوب،مرجان،ريش النعام...إلخ. وتستورد الأقمشة الحريرية ،الشراشف،المواد الغذائية.[5]

وكمثال على صادرات الجزائر مع الدول الأوروبية نأخذ سنة 1822:[6]

السلع	سعر القنطار الواحد	قيمة السلع
20.0000 قنطار من الصوف	8 دولارات للقنطار	160.000
10.000 قنطار من الجلود	8 دولارات للقنطار	80.000
600 قنطار من الشمع	30 دولار للقنطار	18.000

---

[1] ناصر الدين سعدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، مرجع 34

[2] نصيرة نواصر: مرجع سابق، ص501

[3] ناصر الدين سعدوني:**ورقات جزائرية دراسات وأبحاث فى تاريخ الجزائر** ،دار البصائر،ط2،الجزائر .2008ص67.

[4] ناصيرة نواصر:مرجع سابق،ص-ص 501-502.

[5] محمد العربي الزبيري مرجع سابق ،ص-ص141-142.

[6] بتصرف:شالر وليام: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا فى الجزائر (1816-1824)**، تعريب اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1962،ص103.

ريش النعام ومنتجات آخرى	1500 دولار	/
المجموع	دولار اسباني	273000

المصدر : بتصرف:شالر وليام: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا فى الجزائر (1816-1824)**، تعريب اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1962،ص103

نلاحظ من خلال الجدول ان صادرات الجزائر من الدول اللاروبية كان مجموعها مرتفعا خلال الفترة 1822 وذالك راجع الى بداية ضعف الدولة العثمانية .

1. صادرات وواردات الجزائر مع دول إفريقيا:

كانت العلاقات التجارية بين الجزائر و دول إفريقيا محدودة، لأنها تعتمد على المواد الكمالية، و ذلك من خلال تشابه نوعية المصنوعات، ذلك ما جعل الصادرات تنحصر على أنواع الشاشية المحلية، الزرابي، الأغطية، الحياك، البرانس الصوفية وبعض الإنتاج الزراعي.[1]

ومن الدول الإفريقية التي كانت تتعامل معها الجزائرنذكر:

أ/تونس:

ساهم الموقع الجغرافي في تأسيس علاقات تجارية بين الإيالتين،[2] وكان أهم ماتستورده هي مواد عطرية ،أقمشة حريرية،مصنوعات أوروبية،الحياك،الأسلحة والكبريت،أما بالنسبة لصادراتها فهي عبارة عن أقمشة صوفية وعادية،تمور،جمال.[3]

ب/المغرب الأقصي:

لم تكن المبادلات نشطة من الجهة الغربية مثلما كانت فى الجهة الشرقية من الجزائر، وكانت المبادلات تتم عبر تلمسان وهران وادي مزاب ،ومع ذلك فإن التجار المغاربة استحوذوا على المرتبة الأولى من الصفقات التجارية التى كان يجريها المغاربة مع التجار الجزائريين. [4]

وقد اشتملت الصادرات على الأقمشة الصوفية، القطنية والحريرية ،الأسلحة .تستورد الصابون والسكر، الجلود المدبوغة .[5]

ج/التجارة مع بلاد السودان:

---

[1] .عبد الله بن محمد الشويهد :مرجع سابق،ص34

[2] احميدة عميراوي:مرجع سابق،ص12

[3] أرزقي شويتام: مرجع سابق ،ص66.

[4] نصيرة نواصر:مرجع سابق،ص501.

[5] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق،ص-ص 175 -176..

كانت الجزائر تقيم علاقات وطيدة مع بلاد السودان المغربي، والتى تشمل الأقاليم الممتدة من غرب إفريقيا من ساحل العاج إلى الحدود النيجرية، وتشمل مالي والنيجر والسنغال. إذ تولت القبائل الصحراوية بالجزائر مهمة التبادل معها، وقد أنشأت عدة محطات تجارية عبر الصحراء كمناطق عبور وتبادل تجاري وأشهرها منطقة المنيعة ومتليلي ،التى تنتشر بها القبائل الشعبانية والتى كانت تقوم بالمبادلات التجارية مع قبائل التوارق التى تنقلها إلى باقي بلاد السودان وهي بدورها تنقلها إلى التل ، وكانت الصادرات قمح، شعير، وفول حمص ...إلخ ويجلبون بالمقابل التبر، ريش النعام.[1]

كانت واردات الجزائر عام 1822 كما يلي:[2]

البلد	المنتجات	القيمة
بريطانيا	منتجات الهند و بريطانيا	500.000
إسبانيا سنة 1772	الحرير و السكر و الفلفل و القهوة و منتجات صناعية و إنجليزية	300.000
فرنسا	السكر القهوة الفلفل الأقمشة و غيرها	200.000
بلدان المشرق	الحديد الخام	100.000
إيطاليا	المجوهرات و الأحجار الكريمة	100.000
المجموع	دولار إسباني	120.000
المصدر : بتصرف: وليام شالر: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا فى الجزائر (1816-1824)**، تعريب إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1962،ص103		

اما واردات هاته الفترة 1822 مقارنة مع صادراتها فقد كانت منخفضة وذلك لضعف الدولة العثمانية وقلة انتاجها .

و الجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري مع بدايات القرن19.[3]

السنة	رقم التجارة	الصادرات	الواردات	الحصيلة
1800	4.800.000	2.600.000	2.200.000	+ 400.000
1802	16.000.000	12.000.000	4.000.000	+ 900.000
1805	14.000.000	9.000.000	5.000.000	+ 400.000
1822	8.000.000	1.5000.000	6.500.000	- 500.000

[1] ناصيرة نواصر ، مرجع سابق ص501.

[2] بتصرف:وليام شالر: مرجع سابق،ص 102

[3] ناصر الدين سعدوني :**الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر** ، مرجع سابق،ص494.

1826	9.000.000	3.000.000	6.000.000	- 3.000.000
1830	2.303.406	-	-	-
المصدر:ناصر الدين سعدوني :الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان)آواخر العهد العثماني (1791- 1830) طبعة خاصة دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر2013 ص494				

.

الميزان التجاري :هو الفرق بين الصادرات والواردات خلال سنة كاملة

نلاحظ من خلال الجدول ان الميزان التجاري شهد ارتفاعا خلال الفترة الممتدة 1805/1800 وعرف انخفاضا من 1830/1822 وهذا الانخفاض يعود الى ضعف الدولة العثمانية والمعارك التي كانت تخوضها والحصار الذي فرظته فرنسا عليها .

المطلب الثاني:مميزات التجارة الخارجية.

- أسعار السلع الجزائرية منخفضة مقارنة مع تلك التي كانت سائدة بأوروبا، فرغم المستوى المنخفض لأسعار قمح روسيا وميناءي سالونيك وإزمير ظل القمح الجزائري منافسا في الأسواق الدولية، لأنه يقل ب5إلى 10بالمئة عن سعر موانئ بحر إيجة.
- احتكار البايليك لتجارة المنتجات الموجهة للتصدير، وهذا الإحتكار وفر أرباحا للبايليك وبعض التجار الأجانب.

النشاط البحري الجزائري وتسويق كميات كبيرة من الإنتاج الفلاحي نحو الخارج ،بواسطة رجال البايليك وكبار التجار.

صادرات الجزائرنحو بلدان المغرب العربي والأقاليم العثمانية وبلاد السودان للمنتجات المحلية، حيث كانت هذه المبادلات متكاملة ومفيدة للإقتصاد الجزائري.[1]

المطلب الثالث:تحديات التجارة الخارجية.

كان الإنتاج المحلي قليل ومحتكر من طرف الحكومة التي قيدت التصدير، بالإضافة إلى سمعة التجار الجزائرين التي أسيئ إليها من طرف الأجانب.

كانت التجارة تتم مع دول أوروبا ،ثم المغرب وتونس والأقطار العثمانية الشرقية.[2]

---

[1] ناصر الدين سعوني :المرجع السابق -ص،ص 308-492،490،309.

[2] بشير بلاح::**تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)**،ج1، دار المعرفة ،الجزائر،2006ص 26

ارتباط الجزائر بإتفاقيات مع الدول الأوروبية، وتراجع نشاط الأسطول بعد إنهاء نظام الإمتيازات الأجنبية، وبذالك ظهر العجز في التجارة الخارجية.

ارتفاع الرسوم الجمركيةعلى الصادرات والواردات.

إحتكار اليهود للتجارة وعدم الإهتمام بتطوير وسائل الإنتاج، بقدر الإهتمام بتكديس الثروات .

الصراع الجزائري الأوروبي، وعدم وجود تصدير منتظم للمنتجات .[1]

تمكن القوي الأوروبية من فرض سيطرتها على منطقة البحرالأبيض المتوسط، ووضع حد لنشاط البحرية الجزائرية.

منافسة جنوب شبه جزيرة القرم، والحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية(1827).وصول كميات معتبرة من القمح الروسي إلى ميناء مرسيليا بعد فتح المضائق أمام الملاحة عام 1829 .

إختلال الميزان التجاري الذي تفاقم في القرن 19، وهذا الذي جعل الإقتصاد يأخذ طابع معيشى يهدف لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

نظام الحكم العثماني الذي كان عائق أمام تطور التجارة، بحيث لم يحدث أي إنسجام وتفاعل بين رأس المال المحلي وجهاز الحكم لمواجهة التحدي الخارجي .[2]

[1] مبارك بن محمد الهلالي الميلي:**تاريخ الجزائر فى القديم والحديث** ج3،مكتبة النهضة الجزائرية،ص-ص ،309-311

[2] ناصر الدين سعدوني: الحياة الريفية ،مرجع سابق ص 37

استنتاج جزئي

بالنسبة الى مانلاحظه في الفصل الاول ان التجارة في الفترة العثمانية كانت داخليا عبارة عن مبادلات بين الاهالي اما التجارة الخارية فكان يسيطر عليها التجار الاجانب مثل عائلتي بكري وبوشناق .

- الفصل الثاني: السياسة التجارية الفرنسية في الجزائر

❖

- ✓ المبحث الأول: ترتيبات فرنسا للإدماج التجاري
- ✓ المطلب الأول:حركية التجارة 1830-1850
- ✓ المطلب الثاني:المؤسسات التجارية
- ✓ المطلب الثالث:سياسة الربط التجاري
- المبحث الثاني:المواصلات وأهميتها للتجارة الخارجية
- ✓ المطلب الأول:الطرق البرية
- ✓ المطلب الثاني:سكك الحديد
- ✓ المطلب الثالث:الموانئ ومناطق التبادل التجاري

الثاني:ترتيبات فرنسا للإدماج التجاري

إعتبرت إدارة الإحتلال الفرنسي في الجزائرالتجارة وسيلة فعالة للتوغل داخل المستعمرة، بهدف التحكم في مصالح الأهالي المسلمين، وإعتمدت في ذلك السيطرة على السواحل الجزائرية وتحكمها في التجارة البحرية للبلاد، وأصدرت العديد من التشريعات التي تربط إقتصاد الجزائر بالمصالح التجارية في المتربول،[1]والتجارة الخارجية تعتبر مؤشر معبر عن مدى إرتباط بين فرنسا والجزائر.

➢ المبحث الأول:السياسة التجارية الفرنسية في الجزائر

المطلب الأول:حركية التجارة 1830-1851

مع البديات الأولى للإحتلال إلى غاية 1851،لم تتم عملية تداول السلع والبضائع ، إلابببطئ لأنها كانت مرتبطة بما ينفق على القوات العسكرية للمعمرين، وشكل المعمرون ضغطا قويا يهدف للتسويق إلى فرنسا الى غاية التحول الى النظام المدني 1871..[2]

كما أنها سعت إلى عدم تطور القطاع التقليدي، لأنها ترى أنه يهدد وجودها ، وإنتزعت الأراضي من المعمرين، وكذلك نسبة السكان وتمركزهم في المناطق الفقيرة وعمليات النهب والحرق.[3] وهذا ماجعل صورة الإقتصاد التقليدي تتزعزع بفضل الإقتصاد القائم على مقاييس الربح والتسويق.واضطراب الإقتصاد التقليدي بشكل كبير.[4]

وانتشار مجاعات وقحوط حادة تركت آثارها على السكان ،ومن أهمها الأوبئة وضياع الثروات وظهور عديد الأزمات، مثل أزمة 1838 التي وقع فيها قحط كبير ونتج عنها ارتفاع أسعار الحبوب من قمح وشعير، وغلاء أسعار اللحم والسمن والتمر، حتي بلغ سعر الصاع مابين 80و90 فرنك.[5]

قامت فرنسا بإعفاء الحبوب والطحين والخضروات الطازجة والحطب والفحم والأخشاب والنجارة والحجارة والبلاط والزجاج والنوافذ وما إلى ذالك...إلخ. من الرسوم

---

[1] عثمان زقب:السياسة الفرنسية في الجزائر (1914/1830)دراسة أساليب السياسة الإدارية ،رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة باتنة،(2015-2014)ص439

[2] عبد اللطيف اشنهو : **تكون التخلف فى الجزائر محاولة لدراسة حود التنمية الرأس مالية فى الجزائر بين عامى (1830-1962)**،ترجمة نخبة من الأساتذة،مراجعة عبد السلام شحاذة،تدقيق وإشراف محمد يحي ربيع،دارأحمد زبانة للنشر والتوزيع،الجزائر،1979،ص96

[3] عبد الرحمان رزاقي: **تجارة الجزائر الخارجية(صادراتالجزائر فيما بين الحربين)**الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ،1976ص26

[4] شارل روبير أجيرون :**الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1900**،ج1،دار الرائد للكاب ،الجزائر2007ص672..

[5] صالح العنتري:**مجاعات قسنطينة**، تحقيق وتقديم رابح بونار ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1974،ص-ص15-17.

الجمركية لتسهيل عملية إستيرادها، بموجب المرسومان المؤرخان في 16ديسمبر 1843و 9جوان 1845.[1]

وفيما يلي جدول يوضح تجارة الجزائر الخارجية خلال فترة 1830 1850بألاف الفرنكا[2]

السنوات	الصادرات	الواردات	السنوات	الصادرات	الواردات
1831	1480	6505	1841	3769	64894
1832	1851	6857	1842	5239	76415
1833	1023	7599	1843	5071	75445
1834	2377	8560	1844	4617	80044
1835	2598	16776	1845	7767	94643
1836	3429	19737	1846	5342	111457
1837	2906	32676	1847	5957	92569
1838	4201	323115	1848	5443	82323
1839	5178	36455	1849	13536	64339
1840	3631	54872	1850	9140	67178
المصدر: عبد الرحمان رزاقي: تجارة الجزائر الخارجية(صادراتالجزائر فيما بين الحربين)الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ،1976ص33					

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات و الواردات غير متوازنة، لأن الفترة الأولى من الإحتلال كانت مقيدة بالجمارك بالنسبة للصادرات الجزائرية. [3]

وكانت الصادرات والواردات بين الجزائر وفرنسا متمثلة في مايلي:[4]

صادرات	القيمة بالفرنك	الواردات	القيمة بالفرنك
المواشي	36105716	الأقمشة	30097467
الحبوب والدقيق	46560394	الخمور	5281115
الخمور	55866450	الجلود	11615082
جلود خام	5740507	أدوات ومصنوعات معدنية	19527343
الصوف	10621040	ملابس	9558938

[1]حورية طعبه : **السياسة الإقتصاديةالإستعمارية الفرنسية فى عمالة قسنطينة (1870-1954)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فى التاريخ المعاصر ، جامعة أدرار،ص137.

[2]عبد الرحمان رزاقي : مرجع سابق ،ص33.

[3]أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1860)**،ج1،دار الرائد ، الجزائر، طبعة خاصة،2009،ص73.

[4]حورية طعبه :مرجع سابق ،ص 137

الفواكه، الفلين وزيت الزيتون.	189641563	/	/
المصدر:حورية طبعة : السياسة الإقتصاديةالإستعمارية الفرنسية فى عمالة قسنطينة (1870-1954) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فى التاريخ المعاصر ، جامعة أدرار،ص137			

بالنسبة إلى الحبوب فهي لم تكن كافية في الجزائر، الأمر الذي جعل الإدارة الفرنسية تعمل على إستيرادها من فرنسا في السنوات الأولى من الإحتلال،و هذه القيم للتبادل التجاري تدل على عودة النشاط التجاري الذي كان موجود قبل فترة الإحتلال.

بحيث أن الجزائر كانت تربطها علاقات تجارية مع أوروبا والبلدان المجاورة،[1] كما أن تمركز الفرنسين في أهم المدن الساحلية ،هو الذي سمح لهم أن يكون هناك نشاط تجاري، والتطور في التجارة الخارجية في السنوات الأولى من الإحتلال يدل على دور القطاع الإقتصادي التقليدي في المبادلات الخارجية، بمنتوجاته في الصادرات وإستهلاكه للواردات ،خاصة في المدن الساحلية الذين كانوا يعرفون المنتوجات الأوروبية، لأنهم يمثلون طبقة متقدمة إقتصاديا وإجتماعيا. كذلك تعود زيادة الواردات إلى عدد الجيوش الفرنسية في الجزائر والمهاجرين .

ووفق لما يراه بلوندل(BLONDEL):

وحسب مالاحظه فرانسيو ليبلون: نجد أن هناك عدم توازن بين الصادرات والواردات، وهذا ماجعل فرنسا تضع آليات لتعديل هذا الأمر، عن طريق فتح طرق جديدة.[2]

وفي سنوات(1844/ 1846) ونتيجةالأزمات سجل إرتفاع في أسعار الحبوب وقد بلغ سعر القمح مابين 24و25 فرنكا للهكتولتر الواحد في مدينتي سكيكدة وسطيف، وكان سعر الشعير مابين 10و15 فرنكا للهكتولتر الواحد.

ولقد سجل تقرير مكتب عنابة عام1846، من إمضاء رئيسه الضابط روز، كميات وأسعار البضائع التالية:

النوع	الكمية	السعر بالفرنك
القمح	450/هيكتل	18 للهكتولتر
الشعير	114/هكتل	6.90 للهكتولتر
الدواجن	500 وحدة	0.75 للوحدة
البيض	1000 وحدة	12/0.5 بيضة
الحطب	2.000 كلغ	100/3 كلغ

[1] محمد العربي الزبيري:مرجع سابق،ص117

[2] عثمان زقب: مرجع سابق،ص452.

فحم الحطب	2.000 كلغ	100/5.50 كلغ
الدخان	500 كلغ	100/32 كلغ
بقر و عجول	200 رأسا	80 للرأس الواحد
خرفان	400 رأس	12 للرأس الواحد
أحصنة	15 رأس	300 للرأس الواحد
التبن	90 قنطار	1.50 للقنطار الواحد
المصدر: صالح فركوس : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر **1830-1927** ،مديرية النشر لجامعة قالمة،2010، ص129		

نلاحظ من خلال الجدول ان البضائع كانت من الضروريات من قمح وشعير وغيرهم وكانت اسعارها تشهد ارتفاعا .

كانت مدينة عنابة تقيم علاقات تجارية خاصة مع مرسيليا. فعلى سبيل المثال فى عام 1850 كانت صادراتها 763.917فرنكا كذالك مدينة سكيكدة بلغت صادراتها من الحبوب وغيرها في عام 1846ماقيمته 625.000 وإرتفعت في عام 1850إلى 763.917فرنكا ،وفقا لماأصدرته المكاتب العربية ولقد كانت هذه الأخيرة تلعب دور فى تحريك التجارة الإستعمارية ، بحيث استطاعت تحقيق نتائج ملموسة لصالح الإستعمار، وتحولت إلى ملحق تجاري فرنسي.[1] ولقد كانت التجارة الخارجية موضع نقد من قبل بعض المفكرين ،نذكر منهم بلانكي الذي وصف التجارة الفرنسية بالعقم خلال سنوات(1839- 1842)، لكن السلطات الفرنسية ردت على هذا النقد بقولها :أن التجارة فى الجزائر عرفت نشاطا واضحا سمح للجزائرين بممارسة التجارة فى مجالات ، مثلما هو الأمر عند السماح لقائد بني عباس أن يؤسس فندقا واحد عام 1839، إضافة إلي ماتم من تجارة بواسطة 10بغال ، لتبادل البضائع.[2] .ولكن حسب ماورد في جداول التجارة الخارجية فإننا نجد أن التجارة الخارجية ضعيف إلى غاية 1851 ، رغم محاولة فرنسا تنظيمها عن طريق إصدار مجموعة من التشريعات،

مثلّ الأمر الصادر في 27 نوفمبر 1834، الذي حاولت فرنسا من خلاله تنظيم حركية البضائع ،غير أنها فشلت وضل الضعف بارزا خاصة في قيمة الصادرات من1831إلى 1850.

المطلب الثاني:المؤسسات التجارية

[1] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر1830-1927** ،مديرية النشر لجامعة قالمة،2010 ص،ص، 136،131،129

[2] احميدة عميراوي :**قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث** ،دار الهدي للنشر والتوزيع ،عين مليلة ،2005،ص137

لم يكن للجزائر إقتصاد سوق أوإقتصاد رأس مالي حقيقي قبل الإحتلال،[1]لأنها لم تكن بحاجة إليه ، بحيث كانت تجارتها مبنية على المقايضة ،وكانت الحاجة إلى رؤوس الأموال قد تطلبتها الأنشطة الإقتصادية المختلفة ،وقد إحتاجت الزراعة مثل: زراعة الكروم وبعض المحاصيل المخصصة للتصدير إلى دعم مالي كبير،[2] لذلك فإن الإستعمار الفرنسي منذ دخوله إلى الجزائر عمل على نشر العملة الفرنسية وفي هذا الإطار صدر قرار من القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر في7ديسمبر 1831 ، يقضي بأن النقد الفرنسي عملة رسمية في الجزائر ولايمكن رفضها وساعد على انتشاره بنك الجزائر.[3]

أ/بنك الجزائر 1851:

الذي فتح في السنوات الأولى فروعا له في عواصم الجزائر مثل: وهران ،قسنطينة،عنابة، وكان مجلسه يحضره بعض من ممثلي الفلاحين والتجار ،مقره الرسمي العاصمة أصدر أول عملة نقدية له سنة 1852، وكان يقوم بمختلف أنواع المعاملات التجارية .

كثير ماتعرض الجزائريون إلى سرقة مرهوناتهم ولذلك أنشأت دار تسمى الرهينة ،وهي مؤسسة مالية مهمتها الإستفادة من الجواهر والحلي وحفضها مقابل خدمات، وفي نفس السنة 1852 أنشئ صندوق للتوفير، كان يستقبل الأموال الزائدة بفوائد سنوية. [4]

والتجارة هي التي تطلبت وجود بنك و ليس الزراعة ،لأن القطاع الأوروبي في البداية يعتمد على إنتاجات القطاع الإقتصادي التقليدي، و لكنه منذ نشأته كانت لديه فائدة على المجال الزراعي و ضمن لها رؤوس الأموال(التجارة و الزراعة).

ولكن رؤوس الأموال و القروض كانت ضعيفة و تمثلت في مبالغ مالية محدودة ،و يرجع هذا الضعف إلى تخوف أصحاب الأموال من عدم نجاح الإستعمار و حالة الحرب التي تعيشها الجزائر.[5] كما أن المستوطنين الأوروبيين القادمين إلى الجزائر كانو فقراء ولا يملكون الأموال الكافية للتجارة أو الصناعة.[6]و شهدت هذه المؤسسات (البنوك و القروض و رؤوس الأموال) تطور واضح خلال(1870-1918) ،و إلى جانب البنك الجزائري وجدت عدة مؤسسات مالية نذكر:

---

[1] صالح كليل:**التنظيمات الإدارية والإقتصادية في الجزائر 1830-1871**أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ،في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة باتنة،2017-2018.ص،ص 338،268.

[2] حورية طعبة:مرجع سابق ،ص196.

[3] عبد الرحمان رزاقي: مرجع سابق، ص21.

[4] أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق ،ص-ص78-79.

[5] عبد الرحمان زراقي:مرجع سابق ص 22

[6] طبعة حورية: مرجع سابق ،ص127.

ب/الشركة الجزائرية التي تكونت بصفة رسمية عام1877 :[1]

،وهي بنك دولي فتح أول وكالة له في الجزائر با سم القرض الليوني 1878، ثم القرض العقاري 1880، و أصبح يعرف بالقرض العقاري التونسي الذي يضمن حركية الإقتصاد.[2]و تقوم بكل عمليات القرض و البنك ،و قد سجلت الاموال المستمرة خلال 1880 ،18مليار ،و تصل نسب فوائد القروض التي تقدم إلى 50% أحيانا حددها القانون الصادر في 13 أفريل 1898 ب 8 بالنسبة للفائدة المتفق عليها 5 %للفائدة الشرعية.[3] نجد أن البنك الليوني قد أقام فروعا له في الجزائر في وقت مبكر لأنه يدعم القطاع الزراعي ثم الصناعي ومن أهم فروعه فرع سيدي بلعباس سنة 1896.[4]

ج/بورصة الجزائر:

و هي مؤسسة مالية إقتصادية أنشأت في أفريل 1852، شجعت على زراعة القطن و مزروعات أخرى كالتبغ و الكروم البطاطا و المواد الإستراتيجية بالنسبة لإستهلاك فرنسا.

د/شركة جينفواز السوسرية 1853 الشركة العامة الجزائرية 1865

و هذه المؤسسات كانت تهتم بتطبيق سياسة زراعية تكون مكملة للإقتصاد الفرنسي[5]،و من هذا كان لابد على فرنسا أن تنظم حركة التبادل التجاري ، لذلك أقامة جهاز الجمارك، و قد قسمته إلى ثلاث مراحل و ذلك وفق حاجياتها الإقتصادية.

المرحلة الأولى: 1830-.1850

في هذه المرحلة عملت الجزائر لدولة أجنبية في مبادلاتها التجارية فتم تطبيق مبدأ تحرير التبادل التجاري على كل السلع الفرنسية و الأجنبية ،وقد إعتبر أمرا ضروريا.

و هذه المرحلة أوحت للشرعيين فكرة تحرير النظام الجماركي .

المرحلة الثانية:1851-1884

بعد إصدار العديد من القوانين في هذه المرحلة، تم تعديلها و إصدار قانون 1884/12/29 الذي نص على إخضاع الجزائر و فرنسا لنفس الرسوم.

---

[1] عبد الرحمان رزاقي :مرجع سابق ،ص23

[2] خديجة بختاوي :التحولات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في عمالة وهران1870-1939،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران،2011-2012.ص198

[3] عبد الرحمان رزاقي : مرجع سابق،ص23

[4] بختاوي خديجة:مرجع سابق،ص119.

[5] عبد الرزاق قشوان:الواقع الإقتصادي والإجتماعي في الشرق الجزائري (1282-1219هجري/1804-1871) دراسة مقارنة،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة قسنطينة،ص170

المرحلة الثالثة: 1884-1930

1884-1900 وخلال هذه الفترة تم إصدار قانون 1892 الذي وحد البلدين جمركيا وتجاريا و بشكل كلي.[1]

المطلب الثالث :سياسة الربط التجاري

في أولى مراحل الإحتلال كانت تربط الجزائر علاقات تجارية بأهم بلدان البحر الأبيض المتوسط، لكن العلاقات التجارية في العهد الإستعماري كانت تخضع لعاملين : العامل الجمركي وعامل السوق، فقد إستطاع النظام الجمركي توجيه التجارة الخارجية إلى فرنسا سواء الصادرات أو الواردات و أصبحت الجزائر سوقا لها.[2] و ذلك لأن الوجود الإستعماري شهد في بداياته الأولى تهجير الأوروبيين و إعطائهم الأراضي لإنشاء قاعدة مادية و بشرية ثابتة، و كان القطاع الأوروبي يتطور بتطور الإستعمار كما أنه حصل على تأييد الإدارة الإستعمارية و كذلك الغرف التجارية التي تمثل الأوساط التجارية و الصناعية و تدافع عن مصالحها، كما أن إدارة الإحتلال تعمدت إصدار عملة جزائرية تدور في الفلك الفرنسي لتربط الإقتصاد الجزائري بالفرنسي، و وجهت البلاد نحو الزراعة و أبعدت الصناعة، و كانت تنقل المواد الأولية المعدنية إلى فرنسا ، لتحويلها إلى مواد مصنعة ثم تعاد إلى الجزائر.[3]

و لقد كان الهدف من هذا هو إضعاف المجتمع الجزائري لكي يتسنى لها إقامة نظام إقتصادي كولونيالي يزود فرنسا و أوروبا بما تحتاجه على حساب الجزائرين ، لأنها كانت تستغلهم بأبشع الطرق.[4]

و أهم ما بنت عليه فرنسا سياستها الإقتصادية هو الإستطان لأن الإستيطان هو الوسيلة الناجحة للسيطرة على إقتصاد الجزائرين، عن طريق الإستيلاء على أراضيهم.[5]

لكي تستغل المواد الأولية عن طريق ترحيل المستوطنين لأنهم يمثلون القوة الأساسية لتحقيق فكرة الإندماج. كما عملت الإدارة الإستعمارية على إلحاق الإقتصاد عن إصدار مجموعة من القوانين كقوانين 1851-1867 التي كرست مبدا الإدماج الجمركي، كما أنها أشغلت الأراضي الزراعية للإستفادة من محصولها و توسيع تجارتها و إستغلال الغابات و المناجم ،و بذلت جهود بارزة من

---

[1] خديجة بختاوي:مرجع سابق،ص-ص201-204.

[2] عبد الرحمان رزاقي:مرجع سابق،ص 20

[3] احميده عميراوي: مرجع سابق،ص49.

[4] عبد الرزاق قشوان: مرجع سابق،ص149.

[5] مروان بوزكري:الإستيطان الفرنسي بالجزائر ومظاهر الهيمنة الإقتصادية والثقافية مابين 1830-1914 ،المجلة الجزائرية للدراسات التاريخيةوالقانونية، المجلد7،العدد2،جامعةالأغواط الجزائر،6سبتمبر2022،ص17.

أجل تطوير الإستعمار التجاري من تلك المعاهدة التجارية التي تم إبرامها مع التوارق بهدف فتح الطريق الرئيسي للمنتجات الفرنسية إلى إفريقيا الوسطى[1]

كما أن الشركات الإقتصادية الرأسمالية غيرت أنماط الإنتاج، بحيث أصبحت تعتمد على المزروعات الصناعية كالتبغ و الخمور و الكروم فربطت الإقتصاد الجزائري بإقتصاد فرنسا الرأسمالي. فكان معظم الإنتاج يصدر إلى الخارج و كان الجزائريون يستغلون مساحات محدودة بطرق بدائية، لضمان عيشهم اليومي و رغم هذا كانت يتعرض للضرائب.[2]

كما أن المؤسسات السابقة الذكر قد أدخلت الجزائر في النظام المالي الفرنسي ،وأخذ اقتصادها يتفرنس، وكان الإرتباط بالمؤسسات الفرنسية يقوى يوما بعد يوما ،كما أن هدف المؤسسات هو الإستفادة والإستثمار المشاريع التى تعود إليهم بالفائدة.[3]

كما أقامت شبكة من سكك الحديد لتسهيل استغلال المناجم ونقل المعادن إلى موانئ التصدير وتوحيد نظام الضرائب والجمارك بين طرفين، حتى أصبح أكثر من 70% من تجارة الجزائر الخارجية تتم مع فرنسا.

المبحث الثاني: المواصلات وأهميتها لتجارة الخارجية

المطلب الأول: الطرق البرية وسكك الحديد

كان للمواصلات في السياسة الفرنسية دورا بارزا من خلال خدماتها التوسعية فقد كانت وسيلة للتوسع الإستعماري، وتقدم الاحتلال داخل أراضي البلاد ،فقد إهتموا بتطوير قطاع المواصلات بما يخدم مصالحهم..[4] اهتم الفرنسيون بطرق من حيث إستغلالها أو تبديلها أوتطويرها وإحداث

[1] روينة بن عمارة:سياسة الإدماج الفرنسية للإمبراطور نابليون الثالث في الجزائروأثرها على الجزائريين إبان الفترة1860-1870،المجلة العربية للدراسات والأبحاث،مجلد 15،العدد 1،جانفي 2023،ص246

[2] أرزقي شويتام: سياسة الإستيطان الفرنسي في الجزائر1830-1914 م،مجلة التاريخ المتوسطي،مجلد 02،العدد02 ،ديسمبر2020،ص209

[3] أبو القاسم سعد الله:مرجع سابق،ص79

[4] عثمان زقب: مرجع سابق،ص390.

تغيرات في مسالكها من إشارات ومرافق تُعين السالكين. ومراقبة تحركاتهم في طرق الجنوبية الرابطة بين وادي سوف وبلاد الجريد التونسية وغدامس وبلاد الهقار[1].

فكانت القوافل في الجنوب تتبع مسالك تبعا لمسارات الأبار وهذا ما أوجب على السلطات الاهتمام بالطرق. أولى هذه الطرق كانت تربط بين الجزائر ومتيجة ، حيث تمكن الجيش من فتح أكثر من50 طريقا بطول اجمالي قدر ب 4000 كلم،[2] يذكر"حميدة "عميراوي" بأن الجنرال فالي حاكم قسنطينة تلقى من وزير الحربية "برنار" في 10 ديسمبر1837 مراسلة تؤكد على ضرورة تعبيد الطرقات لربط سطورة بقسنطينة، واستجاب له "فالي" ولم يتردد في اعطائه أوامر بوضع دراسة طبوغرافية عن المنطقة وقام "فالي" بتعبيد الطريق الممتد من قسنطينة الى الكنتور ،والطريق بين الحروش والكونتور تعبد نهائيا شهر سبتمبر 1830.[3] وقد بدأت السيارات في التحرك في بعض المناطق في النقاط الرئيسية مابين عنابة قالمة وحمام المسخوطين من فليب إلى قسنطينة وباتنة ،ومن الجزائر إلى المدية ووهران إلى مستغانم ،فقد تم مع بداية 1844 الانتهاء من 1900 كلم من الطرق على الساحل.[4] وكانت الطرق تمتد عبر ثلاث محاور من الشمال حتى الصحراء ،في الشرق طريق قسنطينة بسكرة ،تم تعبيد آواخرالحرب العالمية طريقين وصلاإلى تقرت وورقلة.[5] وفي ستينيات القرن التاسع عشر أصبح في الجزائر شبكة ذات مستوى جيد من الطرق البرية بلغ اجمالي طولها ثلاثة ألاف كيلومتر، وذلك لإدراك قادة الاحتلال أن تطوير النقل ووسائله يشكل تطوير في المنظومة الاقتصادية.[6]

وفيما يلى جدول لمجموع الطرق في مستعمر الجزائر لسنة 1864[7]

رقم الطريق الوطني	الخط	الطور بالكيلومتر
رقم 1	الجزائر ،الأغواط	441.6
رقم 2	مرسى الكبير،تلمسان	148
رقم 3	ستورة، بسكرة	331.9
رقم 4	الجزائر ، وهران	415.8
رقم 5	الجزائر ، قسنطينة	443.3
رقم 6	وهران، البيض	409.6
رقم 7	غيليزان،الحدود المغربية (وجدة)	368.7

[1] علي غنابزية،**مجتمع وادي سوف من الإحتلال الفرنسي ألى بداية الثورة التحريرية1300-1374 هجري/1882-1954م**،رسالة مقدمة لنيل لنيل شهادة الدكتوراهفي التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،2008-2009 ،ص220.[1]

عثمان زقب: مرجع سابق،ص991..[2]

[3] احميده عميراوي:**عن الإحتلال والمقاومة بمنطقة سكيكدة**،عدد 17،جامعة قسنطينة،جوان 2002،-ص-ص181-182 .

عثمان زقب :مرجع سابق ،ص393.[4]

حورية طبعة:مرجع سابق،ص126.[5]

[6] [6] بوذراع ايمان،**أثار سكة الحديد في استغلال المناطق الداخلية خط بونة تبسة نموذجا 1857-1914**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،في التاريخ المعاصر،جامعة تبسة،2017-2018 ص،ص 22،20.

[7] ضيف اللع شلالي:دور السكة الحديدية الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر الجلفة نموذجا مابين 1857 1962،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2011-2012ص25.

رقم 8	ميزون كاري (اكرست)بوسعادة	237.3
رقم 9	بجاية ،سطيف	111.2
رقم 10	قسنطينة،تبسة	290
رقم 11	الجزائر ،مستغانم	364 .2
رقم 12	الجزائر ، الحدود التونس	603 .9
رقم 13	أرزيو،العريشة	6.236
رقم 14	خميس مليانة ،معسكرة	326.4
رقم 15	تيزي وزو،بنى منصور	95.8

المصدر: ضيف اللع شلالي:دور السكة الحديدية الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر الجلفة نموذجا مابين 1857 1962،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2011-2012ص25

خريطة لشبكة الطرق البرية في الفترة الإستعمارية

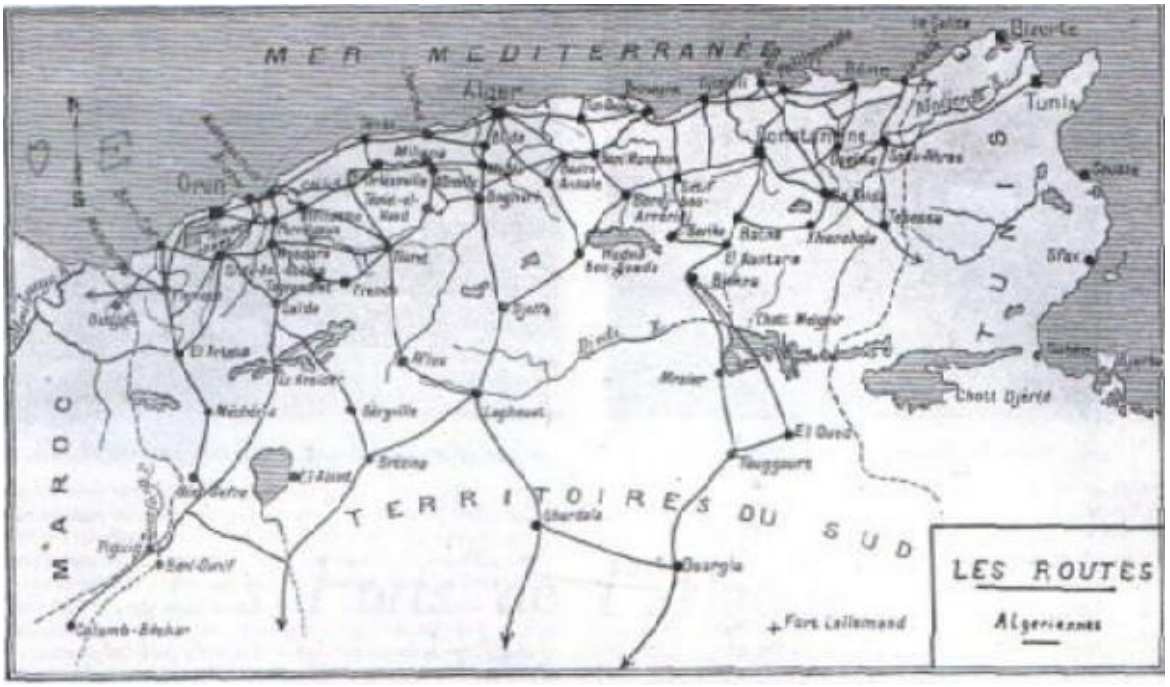

المصدر: : ضيف اللع شلالي:دور السكة الحديدية الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر الجلفة نموذجا مابين 1857 1962،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2011-2012ص174.

1/سكك الحديد

كانت وسائل النقل القديمة تحظى بالإهتمام والرعاية من طرف التجار، لأنها الركيزة الأساسية للتجارة الخارجية.[1]

بعد سنة 1850بدأ العمل بالمشاريع العامة الكبيرة بالجزائر.إذ نتج عن قدوم المعمرين والعسكريين إنطلاق المشاريع الكبيرة وبناء الطرقات،كما حاولت الإدارة الفرنسية مد شبكة المواصلات لتخفيض سعر النقل.[2] ولقد رأى الكثير من مناصري مشروع السكة الحديدية أنه في حال انجازه سيحقق فوائد اقتصادية لفرنسا.[3]
كما أقامت شبكة من سكك الحديد لتسهيل استغلال المناجم ونقل المعادن إلى موانئ التصدير وتوحيد نظام الضرائب والجمارك بين طرفين، حتى أصبح أكثر من 70% من تجارة الجزائر الخارجية تتم مع فرنسا[4]

وتعتبر السكك الحديدية في الجزائر مشروعا من المشاريع التي قامت بها فرنسا لحاجتها اليها في النقل ولأهميته العسكرية والاستبطانية والاقتصادية ،هذه الأخيرة التي أنشأت فرنسا من أجلها شبكة حديدية متنوعة حتى تقرب مراكز المواد الأولية بمراكز التصدير ،[5]

أعلن في 8 أفريل 1857 عن مرسوم انشاء سكة حديدية في الجزائر لمقاطعاته الثلاث. حيث يمكن من خلالها مضاعفة حركة التبادل التجاري[6]

وأوكلت مهام إنشاء هذه السكة إلى الجيش ،والأراضي التي ستقام عليها هاته السكك تنتزع من ملاكها مقابل تعويضات. تم أول مشروع لسكة الحديد في سبتمبر 1844

LichlinوM.de redon وهو مشروع:

وضمت خط ربط بين مدينة الجزائر والبليدة ،لأنها كانت من المناطق ذات المجال الحيوي.[7]

ثاني مشروع هوfrederic وlackoix Eugen في 1854 وهو خط يربط بين سكيكدة وسطورة بقسنطينة .ويمتد طوله 87 كلم ويعتبر من أنشط خطوط العبور وهو يربط بين أكبر نقاط التجارة في قسنطينة ،وجاء المشروع مرفوقا بمشروع توسيع ميناء سطورة[8].

---

[1] علي غنابزية:مرجع سابق،ص239

[2] عبد اللطيف اشنهو: مرجع سابق،ص104.

[3] عمر جفال،معمر جعيران :مشروع السكة الحديدية العابرة للصحراء،مجلة الدرسات التاريخية،م22،ع1،جامعة الأغواط2021،ص322.

[4] بشير بلاح:تاريخ : مرجع سابق ،ص-ص 256-257.

[5] ايمان بوذراع : مرجع سابق،ص19.

[6] عثمان زقب: مرجع سابق،395.

[7] رضا حوحو: **شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر**، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد5، العدد2، جامعة بسكرة،2021، ص-ص657-658.

[8] إيمان بوذراع: مرجع سابق، ص24

وثالث مشروع هو مشروع warnier واهتم بخطوط شملت غرب ووسط البلاد وهي تربط هليل ومستغانم وتلمسان .قدم هذا المشروع مخططا شاملا لمعظم أنحاء المستعمرة ،وهو يمتد غربا نحو وهران ،مرورا بالعاصمة ليصل إلى قسنطينة إضافة إلى تفرعاته الثانوية والتي تسمح له بربط سهول المستعمرة .بعدها جاء مرسوم8 أفريل1857 حيث حدد هذا الأخير المعالم الأولى لشبكة سكك الحديد وتم إستئناف الأعمال بخط البليدة، الجزائر دون رخصة إعتمدت على الجيش كيد عاملة .[1]

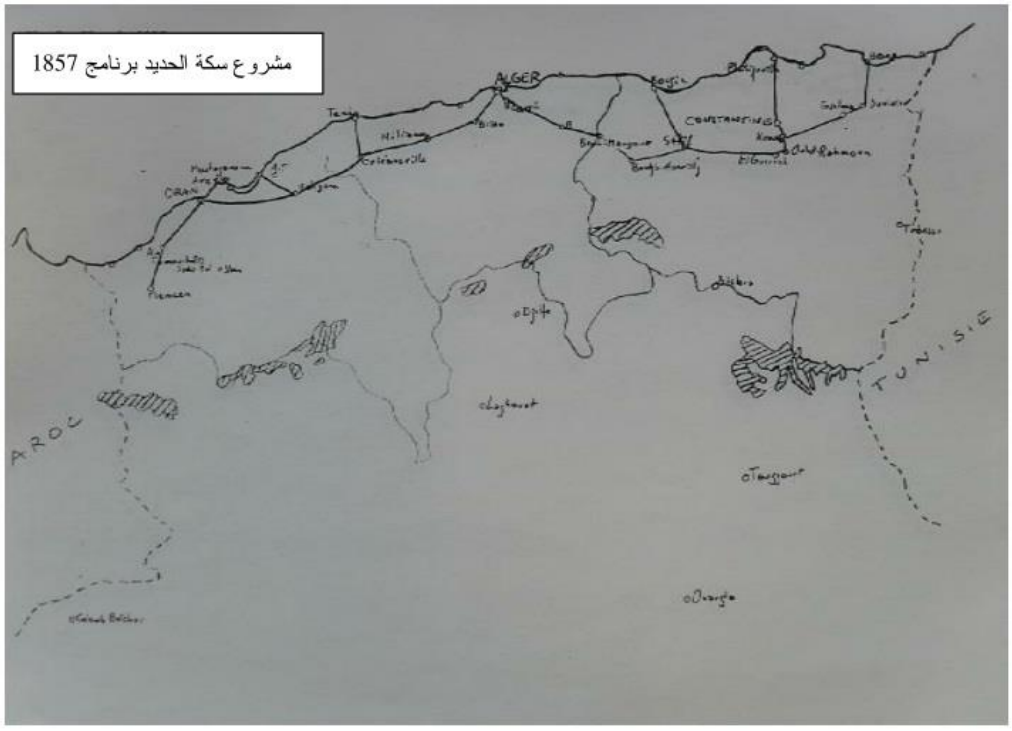

خريطة لمشروع السكة الحديدية وفق برنامج 1857.

المصدر: ضيف اللع شلالي:دور السكة الحديدية الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر الجلفة نموذجا مابين 1857 1962،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2011-2012ص175.

أنشأت خطوط السكة الحديدة بطريقة تسمح بربط أهم المدن والموانئ والهياكل الرئيسية الإقتصادية بمختلف مراكز الإنتاج، وقسمت الإدارة الإستعمارية الطرق خلال سنة 1845 إلى طرق إمبراطورية ،والتي تحولت فيما بعد إلى طرق وطنية وطرق إستراتيجية، طرق العملات والطرق الداخلية للبلديات، وصنفت الجزائر خلال (1864) 21 طريق كطرق وطنية قبل ذلك كانت السكك الحديدة سيئة، أما بعد 1899 إستعادت حيويتها وكانت قيد التشغيل مجموعة بلغ طولها 2.905 كيلو مترا متصلة ببعضها البعض .

[1] رضاحوحو: مرجع سابق ص،ص 659،664

- 1882 خط عنابة وقالمة، إمتداده لخط سوق أهراس وسيدي الخميسي بطول 53 كلم .

21 جويلية 1884 خط باتنة بسكرة 115 كلم،[1] لتسهيل إستنزاف الثروات أنشأت شبكة من الحديد في شمال وغربي وشرق وجنوب الجزائر، لربط مناطق إستخراج المعادن والمنتجات الفلاحية بموانئ التصدير[2]

ومن أهمية سكك الحديد هو أنه جاءت مشاريع السكك الحديدية لإكتشاف 45منجما منها الحديدية،عين مكرة ببونة، ووادي علال، ووادي تافليس بالتنس، أما النحاس فكانت المناجم موازية بالمدية وبالقرب من القالة والرصاص في أم الطبول، وغاروبان بمغنية وهي تشكل مجالا حيويا وفضاء إقتصادي.[3] ترجع فكرة مشروع الخط الحديدي العابر لصحراء إلى المهندس دي بونشال الذي قدم الدراسة الأولى منذ 1874م أشار فيها إلى أن فتح هذا الخط يسمح لفرنسا والجزائر بالتوغل داخل الأوطان السودانية والإستحواذ على تجارتها ،وكذالك لجمع وتنسيق كل المعلومات الهامة حول الصحراء، لهذا اهتمت الحكومة الفرنسية بتنفيذ المشروع وكانت السكة الحديدية من الآولويات الفرنسية وفكرت في ربط الجزائر بإفريقيا عن طريقها .وجاء مشروع الشمال الجزائري سنة 1844 م في مد شبكة ذات طابع محلي .جاء المشروع الكامل بعد عشر سنوات قدمته شركة ماك كارتيMac Carthy سربولي وشركاه Serpolet et Cie

والمعروف تحت إسم مشروع فارنييهwarnier والمتمثل في الخط المركزي الكبير الذي يربط مدينة وهران بمدينة قسنطينة عبر مدينة الجزائر .

والجدول التالي يوضح مراحل إنشاء سكك حديدية : [4]

المراحل	المسافة	تاريخ بداية الإنجاز	المجموع
سعيدة-خلف الله	43 كلم	1881/06/01م	214
خلف الله- مصباح	24 كلم	1881/06/01م	238
مصباح – الخيثر	34 كلم	1888/07/01م	272
الخيثر – الأبيض	52 كلم	1881/12/31م	324
الأبيض- المشرية	29 كلم	1882/04/01م	353

[1] حورية طبعة: مرجع سابق،-ص –ص122-123- 124

[2] عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة ماقبل التاريخ إلى 1962**، ج1، دار المعرفة باب الوادى،ا لجزائر، ص333

[3] إيمان بوذراع: مرجع سابق،ص 33

[4] إبراهيم مياسي:**الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934** ،دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2009،ص-ص437-439.

المشرية –عين الصفراء	102 كلم	1882/08/28	455
المصدر:إبراهيم مياسي:**الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934** ،دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2009، ص-439			

نلاحظ من خلال الجدول ان فرنسا اهتمت ببناء سكك الحديد حيث شهدت تطورا من 1888/1881 حيث وصل عدد السكك الحديدية 455 سكة .

ولقد رأى الكثير من مناصري مشروع السكة الحديدية أنه في حال انجازه سيحقق فوائد اقتصادية لفرنسا[1]

2/الموانئ

أصبحت الموانئ أكثر نشاطا بعد الإحتلال لأهميتها الإقتصادية وإهتمام فرنسا بها ،لأنها تخدم مصالح الطبقة البرجوازية فبواسطة الموانئ تسهل عملية نقل البضائع والسلع لفرنسا أو للدول الأخرى.[2] لقد اهتمت الإدارة الفرنسية بإنشاء الموانئ ووفرت فيها شروط التخزين والتصدير،بإعتبار النقل البحري وأهميته بالغة في الإقتصاد الجزئري.[3]

وكمثال على ذلك نأخذ أهم الموانئ من الشرق والغرب وهي ميناء وهران والجزائر وعنابة

وفيما يلي جدول توزيع الواردات على الموانئ الجزائر[4]

الموانئ في الشرق الجزائري	النسبة المئوية %	الموانئ في الغرب الجزائري	النسبة المئوية%
بجاية	0،4	الجزائر	37،4
عنابة	10،3	شرشال	0،3
القل	6،1	تنس	0،7
سكيكدة	60	وهران	17،3
جيجل	0،3	المرسى الكبير وأرزيو	5،2
المصدر: 1 عبد الرزاق قشوان:الواقع الإقتصادي والإجتماعي في الشرق الجزائري (1219-1282هجري/1804-1871) دراسة مقارنة،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة قسنطينة،ص221.			

[1] عمر جفال،معمر جعيران :مشروع السكة الحديدية العابرة للصحراء،مجلة الدرسات التاريخية،م22،ع1،جامعة الأغواط2021،ص322.

[2] عبد اللطيف اشنهوا:مرجع سابق،ص105

[3] نادية قراوي:دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الورة التحريرية 1954-1958 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، ،جامعة وهران، 2010-2011ص-ص33 35.

[4] عبد الرزاق قشوان:مرجع سابق، ص221.

1/ميناء وهران:

وهو أكبر موانئ البحر الأبيض المتوسط يمتد من مساحة 6.780.034 هكتار يستطيع أن يستقبل هذا الميناء أزيد من 200 مركب .توجد به أربع أحواض مجملة من مساحة 95 هكتار، كانت ترسو به السفن الضخمة القادمة من البندقية وبلاد أوروبا وغيرها حاملة البضائع ،[1] يصدر ميناء وهران نسبة18%إلى19%من حجم الكلي لتجارة أنشئ سنة 1848.

من أهم الموانئ أيضا في مدينة وهران: ميناء الغزوات، ميناء بني صاف،

المرسي الكبير يضم عدة إستعملات للسلع والصيد والملاحة يصدر منتجات زراعية مثل:الخمر ،الفواكه،الخضر.[2]

والمرسى التجاري وهو مرسى وهران . كما أن موقع وهران جعلها تسيطر على طرق النقل البري الحديدي والبحري في حركتها الجارية مع الداخل والخارج ، ونجد أن ميناء وهران مقسم إلى ميناء متخصص لتوقف الباخرات ،وميناء للتزويد بالوقود،وميناء لنقل الفحم والتجارة .وهذا الموقع والأهمية لموانئ وهران جعل فرنسا تهتم بها وتستغلها في تجارتها.[3]

2/ميناء الجزائر :يقع على الشريط الساحلي الممتد على خط طولي يبلغ 19 كلم مساحة مرسا الجزائر 3 هكتارات يمكن أن يستقبل أربعون مركبا يزيد عمقة على 20 مترا وذلك ماسمح له بإستقبال أكبر السفن التجارية وحتى الحربية.[4]

ميناء عنابة : أوكما يعرف بميناء بونة يتكون من ثلاث مراسي أساسية من شمال وجنوب بونة الحديثة به مرسى هو مصب سيبوس وثاني مرسى بشمال المدينة بجون الخروبة وكذلك مرسى إبن الألبيري .بعد دخول الإحتلال الفرنسي للجزائر أولى إهتمامه بالموانئ وقام بعديد المشاريع الخاصة بهاته الموانئ ولتعزيز هذا الميناء تم انشاءخط السكة الحديدية لنقل البضائع من المناطق الداخلية إلى عنابة وكانت هذه الأخيرة غنية ب الثروة المنجمية والحيوانية والزراعية مما جعله محط أطماع الأوروبيين.

3/ميناء سكيكدة:

يعتبر هذا الميناء من أهم الموانئ في الشرق لأهميته وقربه من العاصمة وانفتاحه على منطقة القبائل وهو الممول الرئيسي لقسنطينة والشرق الجزائري تم ربطه بطريق نحو الحروش وكذلك ربط بخط للسكة الحديدية لإستغلاله في تجارتها . [1]

---

[1] عثمان زقب: مرجع سابق،ص228

[2]

[3] حياة تابتي:الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بالقطاع الوهراني 1929-1954 م ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة تلمسان ،2010-2011،ص-ص،ص شش ذذ صص.

عثمان زقب : مرجع سابق،ص،228.[4]

مناطق التبادل التجاري

مدن الجزائر:

أ/مدينة قسنطينة:

كانت التجارة رائجة في مقاطعاتها وهذا راجع الى الموقع الاسترتيجي الهام ،فقد كثرت فيها المدن التجارية التي ساهمت في تطوير ونمو اقتصاد البلاد، فكانت مركز للقاء التجار من جميع النواحي في البلاد.، من بين المناطق أيضا عنابة وهي من أهم المدن الشرقية ،والمهمة للتجارة الخارجية الفرنسية وذلك لوجود ميناءها وتاريخها الاقتصادي ، كانت علاقتها التجارية و الاقتصادية بالخصوص مع مدينة "مرسيليا"وكانت السفن التجارية تأتي من تونس محملة بالقروش لتوزيع على التجارالأوروبيين والإسرائليين.

ب/سكيكدة :المعروفة بميناء المهم بالنسبة للصادرات الفرنسية وسوقها الذي يعرف نشاطا تجاريا

ج/بسكرة:

في الجنوب القسنطيني من أهم المدن التجارية، وهي حلقة وصل بين البلدان العربية كتونس والسودان وليبيا، تتم فيه المبادلات بالخصوص مع الجريد التونسي وسوف. [2]

د/وهران:

فيحتل ميناءها المرتبة الثانية بعد ميناء الجزائر لأهميته التجارية وكانت تصدر الفحم بشكل خاص ومواد أخرى.[3]

ه/مدينة بجاية:

لم تكن أقل أهمية من الناحية التجارية عن المدن الاخرى فقد تم تسجيل أن التجارة كانت نشطة من طرف ضباط المقاطعة وصدر من ميناءها الحبوب والصوف وزيت الزيتون. فقد كانت مصدرا مهما لتطوير الاقتصاد الفرنسي .[4]

خارج الجزائر:

أ/فرنسا:

حيث كان أول تبادل بين ا لجزائر وأوروبا هي فرنسا ،وقد أقيم خط يربط بين ميناء فاندريز أليكانت بميناء وهران ،وقد نظمت رحلتين في الشهر ذهابا وإيابا من مرسيليا الى وهران من بين الموانئ التي تعاملت تجاريا مع الجزائر هي ميناء رووان ،سان بوردو ،دانكارك،نيس،وتولون

ب/بلجيكا:

---

[1] عبد الرزاق قشوان:مرجع سابق، ص222.

[2] صالح فركوس:مرجع سابق،،ص-ص131-132.

[3] خديجة بختاوي : مرجع سابق ص258.

[4] صالح فركوس، مرجع سابق،ص132

- :كانت جل تعاملات الموانئ الجزائرية مع ميناء واحد وهو ميناء أنفرس والمبادلات كانت تضم الخمور والجلود والمعادن خاصة الحديد.

د/انكلترا:

كانت التعاملات معها كثيرة شملت مبادلاتها المعادن والأحصنة ونظرالأهمية التجارة بين البلدين أقامت بريطانيا تنظيمات تضمن لها حركة التبادل منها تنظيم نقابي يربط المنتج الفعلي والمستورد .

ه/ايطاليا :

كانت تعاملاتها عبر ميناء جنيز وميناء ليفورم ومنهم تتجه السلع إلى الأسواق الألمانية وعديد الدول الأوروبية

و/هولندا:

كانت معظم السلع تصل إلى هولندا عبر فرنسا وبلجيكا لعدم وجود خط بحري مباشر بين هولندا والجزائر وكانت تتم العمليات التجارية عبر ميناء أمستردام مرورا بمرسيليا

ز/ألمانيا:

كانت المبادلات تتم عبر ثلاث موانئ أساسية هي همبورغ دنزيغ وستين وكانت السلع تتمثل في التمر والخمور والبطاط. وفرنسا كانت هي المتحكمة في تجارة الجزائر سواء الداخلية او الخارجية [1]

[1] صالح فركوس:المرجع نفسه ص-ص264-265.

الفصل الثالث:التنظيمات التجارية الإقتصادية الفرنسية في الجزائر

المبحث الأول:هيكل التجارة الخارجية

- المطلب الأول:النظام الجمركي 1851
- المطلب الثاني:طبيعة المبادلات التجارية
- المطلب الثالث:العلاقات التجارية الأوروبية
- المطلب الرابع:العلاقات التجارية مع دول المحيط

المبحث الثاني:الغرف التجارية في الجزائر ودورها الإستعماري

- المطلب الأول:مفهومها وتطوره
- المطلب الثاني:المنطقة الإقتصادية الجزائرية والغرف التجارية
- المطلب الثالث:مهام الغرف التجارية وانجازاتها في الجزائر

الفصل الثالث:التنظيمات التجارية الإقتصادية الفرنسية في الجزائر

سيطر الأوروبيون بمساعدة البنوك والشركات الفرنسية على التجارة الداخلية والخارجية، وما زاد في دعم ذلك هو القانون الجمركي 1851 والغرف التجارية مما جعلها سوقا رئسية لفرنسا .أما بالنسبة للتعاملت مع الدول الأخري فكانت وفق ما يخدم مصالحها.

المبحث الأول:هيكل التجارة الخارجية

المطلب الأول: النظام الجمركي1851

السياسة الجمركية من أهم العوامل التي تتحكم بها الدول فى توجيه التجارة الخارجية وهذه السياسة بالتحديد قد لعبت دورا رئسيا في ربط إقتصاد الجزائر بفرنسا فلقد سعت فرنسا لتحقيقها بكل الوسائل.[1]

فقبل1851لم يكن بإمكان المنتوجات الجزائرية الدخول إلى فرنسا إلا بعد دفع رسوم جمركية.[2]

ونتيجة لتطور الإنتاج الفلاحي بالجزائر من الكروم وزيت الزيتون وحتى التبغ ، فكرت السلطة الفرنسية في ضرورة عملية تسهيل تصديرها إلى الدول الأوروبية فأصدرت قانون بتاريخ 11جانفي 1851 ينص على إلغاء الحواجز الجمركية المبرمة بين الجزائر وفرنسا.[3]

وفي هذه السنة أي 1851 صدر قانون يرفع الدفع الجمركي على البضائع الجزائرية الداخلة إلى فرنسا؛ مثل الماشية والحوامض والخشب والحبوب والمرجان والقطن والمعادن ،أما السلع الأخرى غير الجزائرية فإنها كانت تخضع للتعريفة الجمركية كما في فرنسا نفسها .ويعني قانون 1851تحقيق مايسمي بالوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا.[4] وقد حقق هذا القانون المماثلة الجمركية بين المستعمرة وفرنسا

كما وسع من صقل تراكم رأس المال التجاري الذي يحتاج إلى إنتاج القبائل أكثر فأكثر وانتشرت زراعة التبغ والمزروعات العطرية[5]

وقد أكد قانون 1867علي ذلك أيضا ونص علي إعفاء البضائع الجزائرية في الموانئ الفرنسية من دفع الضريبة دون استثناء وكذلك بالنسبة للبضائع الفرنسية في الجزائر بإستثناء السكر والقهوة .[6]

كما فتح السوق الجزائرية أمام الأسواق الخارجية وقد تم تفضيل الأسواق الفرنسية أولا والدول الأوروبية الأخري ثانيا وبدأالتعامل التجاري في بداية الأمر مع الجيش الذي كانت توفر له التجارة

---

[1] عبد الرحمان رزاقي : مرجع سابق ص20.

[2] عبد اللطيف اشنهو:مرجع سابق،ص96.

[3] بختة وابل،غازي الشمري:**المشاريع الإستعمارية الإقتصاديةالفرنسية في الجزائر من خلال مجلة حوليات استيطان الجزائريين عدد 1850و1854** ، مجلة الأحياء، المجلد 20 العدد25،جامعة وهران،جوان 2020 ،ص 898.

[4] أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق،ص72.

[5] عبد اللطيف اشنهوا:مرجع سابق،ص97.

[6] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ،ص72.

الخارجية كل مستلزماته [1]وقد حاولت فرنسا من خلال ذلك تحويل الجزائر إلى زبون يحقق لها مصالحها المتزايدة نتيجة ارتفاع القدرة الشرائية فالنظام الجمركي قد أصبح متضامنا فى المصالح المشتركة للبلدين ومن خلال تحقيق الوحدة الجمركية سيضمن

بقاء السيادة الفرنسية ويبقي الجزائر ضمن الحضيرة التجارية الفرنسة وقانون 1851 لم يكن أول قانون فقد سبقته عدة اجراءت حاولت فرنسا من خلالها تحريك عجلة التجارة كالقانون المؤرخ فى 11نوفمبر 1835 الذي ينظم العلاقات مع الخارج [2]

وأصبحت بموجبه السلع ذات الأصل الفرنسي تعفي من الرسوم عند إعادة استيرادها من فرنسا إلى الجزائر وبالنسبة للصادرات الموجهة إلى فرنسا فقد أعفاها القانون من الرسوم في حين الصادرات لغير فرنسا تخضع لتعريفة العامة وتوالت القوانين وجاء قانون 9جوان 1845الذي أعفي صادرات فرنسا في اتجاه الجزائر من رسوم الخروج كما أخضع أهم المنتوجات الجزائرية المصدرة إلى فرنسا لرسوم مشجعة [3]

هذه الإجراءت مكنت من إقامة حركة تجارية بين البلدين وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول يوضح تطور التجارة الخارجية 1866-1870 و وضعية الميزان التجاري [4]

السنة	الإستيراد	التصدير	التجارة العامة	الميزان التجاري
1866	179164927	92.732	271897834	86432020-
1867	187677007	97161983	284838990	90515024-
1868	192664360	103069304	295733660	89595024-
1869	183304804	110951323	294256127	72353481-
1870	172690713	124456249	297146902	48234464-

المصدر: كليل صالح:التنظيمات الإدارية والإقتصادية في الجزائر 1830-1871أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ،في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة باتنة،2017-2018.ص 294

ومانلاحظه هو أن الميزان التجاري يعاني عجزا وهذا يعود إلى القوانين الجمركية التي وضعتها فرنسا1851..

المطلب الثاني: طبيعة المبادلات التجارية1850 .

[1] بختاوي خديجة ،مرجع سابق،ص250.
[2] كليل صالح ،مرجع سابق،ص 293
[3] عبد الرحمان رزاقي،مرجع سابق ص 17
[4] كليل صالح مرجع سابق،ص-ص293-294.

خلال هذه الفترة ارتكزا نشاط الفرنسيين على تجارة المحاصل النقدية الكروم والحمضيات ،وقد شهدت هذه الفترة تطور في التجارة بحيث يقول أبو القاسم سعد الله قيل إن التجارة تقدمت منذ الإحتلال فبلغ الإسترداد سنة 1857 حوالي 22،000،000 دولار والصادرات من الجزائر 3،000،000 دولار وهذا ما بين الفرق بين الصادرات والواردات أي أن الجزائر أصبحت سوقا للبضائع الفرنسية.[1]

إذ وصلت قيمة المبادلات التجارية إلى 57088239 فرنك في سنة 1852 ثم ارتفعت إلى 118335889 فرنك في عام 1855 إن التطور السريع في التجارة الخارجية مابين 1852 ،1870 يعود بالأساس إلى الإرتفاع الكبير في حجم الواردات التي تقدمت خلال ثلاث عقود إلى 142004714 فرنك من المجموع الكلي للتجارة، وهذه الزيادة نتيجة تزايد عدد المهاجرين الأوروبين في المستعمرة الجزائر بفضل الإمتيازات الممنوحة لهم.[2]

يقول" أندري نوشي "محللا الوضع في منطقة قسنطينة منذ الفصل الأول سجلت الحركة التجارية نمو يفوق السنوات السابقة ازداد حجم تصدير الصوف والحبوب ... وأرسلت الشركات من مرسيليا وروان ممثلين عنها إلى عنابة لشراء الصوف العربي ، كان يتم شراء كل شئ ويصدر إلي فرنسا. كما يقول "شارل روبير"محللا الوضع في سجل الجزائر أفاد التقدم الإقتصادي سنوات 1857،1851 الفلاحين بشكل واسع وأصبحت أسعار القمح والشعير مربحة كثيرا بسبب توسع في الأراضي.

والجدول التالي يوضح ذلك:تطور تجارة الجزائر الخارجية خلال 1852 -1870[3]

السنوات	صادرات	واردات	السنوات	صادرات	واردات
1851	19289	64278	1861	219185	187744
1852	21022	62774	1862	161743	185810
1853	31124	96187	1863	152406	192780
1854	56536	104947	1864	171464	205890
1855	60458	125044	1865	166489	202799
1856	42470	13911	1866	153608	202420
1857	33974	111704	1867	172901	209271
1858	39311	117400	1868	178340	235647
1859	41041	171487	1869	141796	180310
1860	66203	146777	1870	206389	199045

[1] أبو القاسم سعد الله:مرجع سابق ص-ص 70-71.

[2] حورية عباس ،نور الدين إيلال،**التجارة الخارجية خلال الفترة الإستعمارية 1852-1870**مجلة روافد ،المجلد06،العدد03،ديسمبر 2022ص-ص1035-1036

[3] عبد الرحمان رزاقي:مرجع سابق،ص 33

المصدر: عبد الرحمان رزاقي: تجارة الجزائر الخارجية(صادرات الجزائر فيما بين الحربين)الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ،1976 ص33

يعكس جدول المستورد ات هذا عدم المساواة في توزيع الدخل اذ أننا نرى في تلك الفترة سلسلة من المنتجات للترف :نبيذ،أجبان،ثياب،مصنوعات خشبية. كما تظهر في الأرقام نتائج مكننة الزراعة وهكذا وجبت الإشارة إلى عدم التساوي في توزيع الدخل.

بعض المستوردات الجزائرية سنة 1894(بآلاف الفرنكات)[1]

أنسجة وأشرطة قطنية،ألبسة جاهزة	41141
قنب هندي،كتان،قنب	5300
مصنوعات جلدية	9000
آلات ومصنوعات معدنية	7400
ورق،كتب،منحوتات	4900
زجاجيات	4500
آلات ميكانكية	4500
نبيذ	5500
حبوب وطحين	13500
المصدر: أشنهو عبد اللطيف : تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة ... التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830 ، 1962) ترجمة نخبة من الأساتذة مراجعة عبد السلام شحاذة تدقيق واشراف محمد يحى ربيع ، دار أحمد زباته للنشر والتوزيع الجزائر 1979 ص124	

.

يعكس جدول المستورد ات هذا عدم المساواة في توزيع الدخل اذ أننا نرى فيه

سلسلة من المنتجات للترف :نبيذ،أجبان،ثياب،مصنوعات خشبية. كما تضهر في الأرقام نتائج مكننة الزراعة .هكذا وجبت الإشارة إلى عدم التساوي في توزيع الدخل.

[1] عبد اللطيف اشنهوا : مرجع سابق،ص –ص 123-124.

شهدت نهاية القرن التاسع عشرتزايد لحجم تجارة الجزائر مع فرنسا بشكل كبير وهذا مايمكن ملاحظته من خلال المتوسط الخماسي لتطورها خلال فترة 1891-1900

متوسط التجارة السنوي :(1891-1895)508.542.501 فرنك

متوسط التجارة السنوي:(1896-1900)583.245.570 فرنك

أي أن فرنسا إستطاعت تحقيق ربط التجارة وإستغلالها لصالحهابعد كل الإجراءات التي اتخذتها وهذا مايبين إهتمام فرنسا ب التجارة منذ البديات الأولي للإحتلال. [1]

كما نجد أن الواردات نحو الجرائر مرتفعة إذ شكلت نسب 69.20% من المجموع الكلي للإستيراد كما أن التطور في التجارة يعود أيضا إلى عمليات التهجيرالتي قامت بها فرنسا. [2]

المطلب الثالث: التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية.

1/مع فرنسا:

لقد كان النصيب الأكبر من التجارة الخارجية لصالح فرنسا، ولقد تركزت في البديات الأولي للإحتلال على الواردات وهذا أمر منطقي لأنها تريد تثبيت سيطرتها فى الجزائروهذا ماجعلها تستورد.[3]

وهذا ما تؤكده الإحصاءات الرسمية، فالمجموع العام للقيم المالية للمبادلات التجارية مع فرنسا في الفترة الممتدة من 1830إلى 1861 يقدر ب 2935600000فرنك،موزعة بين2492800000فرنك كقيمة لواردات الجزائرمن فرنسا و442800000فرنك قيمة صادرات الجزائر نحوها،وفي .

هذه المرحلة نلاحظ أن مجموع واردات الجزائرمن فرنسا يقارب 6 أضعاف من صادراتها نحوها، وفي عهد الحكم المدني أي سنة 1870 عرف انتعاش للمبادلات،ففي سنة1875 كانت واردات الجزائر الكلية تقدر ب192358420فرنك، منها ماقيمته160167742فرنك من فرنسا فقط،أي مانسبته82.26% وسيطرت فرنسا على معظم صادرات الجزائر، فمن مجموع الصادرات الكلي المقدر ب143932422فرنك، نجد أن ماقيمته99288252فرنك كان نحو فرنسا لوحدها ،أي نسبة68.98 % وفي نهاية القرن التاسع عشر (1899) كانت نسبة 81% من مجموع الواردات الكليةالمقدر ب319847503فرنك، وكانت نسبة صادرات الجزائر إلى فرنسا 81%

[1] عثمان زقب :مرجع سابق ص، 452

[3] حورية عباس، نور الدين إيلال، مرجع سابق،ص1037،1035.

تقدر ب 346415000 فرنك، وهذا يعني أن فرنسا سيطرة علي التجارة الخارجية للجزائر المستعمرة.[1]

وتمثلت أهم المنتجات المستوردة في سنة1868هي:اللحوم المملحة ،الجبن بأنواعه، الطحين بأنواعه،السكر ،القهوة،خشب البناء أثاث،فحم.أما المنتجات المصدرة نحو فرنسا فكانت حيوانات حية، حبوب زيت الزيتون صوف،خمور، مرجان، معادن.

جدول يمثل تعداد حمولة السفن بين الجزائر وفرنسا من 1856إلى 1859.[2]

السنة	عدد السفن	**الحمولة بالطن**
1856	1323	263214
1857	1334	311972
1558	1345	299857
1859	1576	337486
المصدر: حورية عباس ،نور الدين إيلال،**التجارة الخارجية خلال الفترة الإستعمارية 1852-1870**مجلة روافد ،المجلد06،العدد03،ديسمبر 2022ص1051		

2/مع الدول الأجنبية:

تحدث صحفي جزائري وهو علي بن عمر في المبشر عن التجارة الخارجية ومن حديثه عرف أبو القاسم سعد الله أن هناك دول آخري تستقبل البضائع مثل إسبانيا ولاحظ أيضا أنه منذ 1869 هناك زيادة فى حركة
البواخر سواء كانت فرنسية أوأجنبية وهذه الحركة التجارية الواسعة كانت للفرنسين أما الأهالي فلم ينالو إلا القليل وبصفة غير مباشرة.[3]
لأن الفرنسين سيطرو علي التجارة الداخلية والخارجية حتي أن التجار الجزائرين أصحاب رؤوس الأموال قد اختفوا وأصبحت التجارة في يد الكولون.[4]
أهم السلع المستوردة إلى الجزائر من الخارج لسنة 1857.

البضائع	القيمة المالية فرنك	نسبتها من قيمة الواردات	البضائع	القيمة المالية فرنك	نسبتها من قيمة الواردات

رضوان شافو، وعمر لمقدم، **ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الإستعمارية من القرن التاسع عشر**، مجلة المعارف لل بحوث والدرسات،العدد07،جامعة الوادي،ص288.[1]

حورية عباس، نور الدين إيلال مرجع سابق، ص،ص،1051،1041،1040. .[2]
أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق،ص 73.[3]
[4] أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائرالحديث بداية الإحتلال ،طبعة الثالثة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر 1982،ص158 .

تبغ مصنع	159748	% 0.69	جلود جاهزة	45358	%0.19
نبيذ	2065109	%9.03	جبن	47139	%0.20
قهوة	2318209	%10.14	أثاث	510350	2.23
أقمشة	909685	%3.98	حبوب أرز	21296628	%9.61
خشب	471829	%2.06	طحين	2196628	%3.93
سكر	144950	%0.63	جلود جاهزة	45358	%0.19
فحم	928047	%4.06	فواكه المائدة	1387539	%6.07
المصدر: عباس حورية ،نور الدين ايلال : التجارة الخارجية خلال الفترة الاستعمارية 1852 – 1870 مجلة روافد المجلد 6 العدد 3 ديسمبر 2022ص104					

.

أهم السلع المصدرة من الجزائر نحو الدول الأجنبية لسنة 1857

البضائع	القيمة المالية	نسبتها من قيمة الواردات	البضائع	القيمة المالية فرنك	نسبتها من قيمة الواردات
ماشية	279540	8.36%	حبوب	466759	13.95%
صوف	1198	0.03%	حديد	1240	0.03%
جلود خام	19230	5.75%	نحاس	92255	26.98%
مرجان خام	114323	3.41%	قرون الماشية الخام	4500	0.13%
تبغ ورق	83297	2.49%	شمع غير معالج	13050	0.39%
المصدر: عباس حورية ،نور الدين ايلال : التجارة الخارجية خلال الفترة الاستعمارية 1852 – 1870 مجلة روافد المجلد 6 العدد 3 ديسمبر 2022ص1042					

.

حركة التجارة الخارجية بين الجزائروأهم الدول الأجنبية(1859-1861)

البلدان	1859	1860	1861	1859	1860	1861
إسبانيا	5112825	4425663	5311566	2550977	2805459	4636066
إنجلترا	2052773	1692116	1572993	1991606	1703872	2909420

إيطاليا	1759929	376514	657036	2500704	1724354	1536523
رومانيا	35160	//	47536	//	59016	163415
تركيا	1622437	//	24813	1508	88434	19615

المصدر عباس حورية ،نور الدين ايلال : التجارة الخارجية خلال الفترة الاستعمارية 1852 – 1870 مجلة روافد المجلد 6 العدد 3 ديسمبر 2022.ص1046

من خلال الجدول يظهر لنا أن الجزائر ربطتها علاقات تجارية مع عدة دول أجنبية على رأسها اسبانيا لأنها استحوذة على نسبة كبيرة من التجارة طيلة ثلاث سنوات متتالية بلغت قيمتها التجارية 9947632 فرنك وذلك لقربها الجغرافي وتليها انكلترا التي بلغت قيمتها في هذه الفترة 10782414 فرنك[1]

المطلب الرابع:العلاقات التجارية مع دول المحيط الاطلسي

:

منذ بداية الخمسينيات من القرن 19 بدأت التجارة الإفريقية تأخذ منحني جديد حيث بدأ اهتمام الفرنسين بالصحراء وقد كانت هناك مناطق لإستقبال وإنطلاق القوافل الإفريقية

منذ 1860 وهي الأغواط ، بسكرة، البيض، أولاد سيدي الشيخ.وصلت أول قافلة افريقية إلى الجزائر العاصمة شهر ماي 1861 محملة بالبضائع المتمثلة في جلود الفيلة، الفول السوداني وأنواع من البخور.حصرت إدارة الإحتلال التجارة الخارجية مع فرنسا وأوقفت التعامل مع المغرب ، وتونس،والمشرق العربي، ولم تفتح التجارة معها إلا سنة 1853،[2]
حيث سمح الفرنسيون بإعادة المتاجرة مع تونس والمغرب بشرط مرور البضائع بأماكن محددة كما كانت تخضع البضائع لنفس الشروط.[3]

أ/المغرب:

بعد معاهدة الصلح 1846 واتفاقية الحدود 1845 ومعركة ايسيلي 1844. دعا المخزن المغربي إلى مقاطعة المبادلات التجارية مع الجزائر وقد مرت بثلاث مراحل تم فيها المقاطعة ثم التحكم بالعلاقات التجارية ثم حرية المبادلات بمنطقة الحدود

المرحلة الأولي1830-1873: وهي مرحلة المقاطعة ويعود قرار المقاطعة إلى تخوف السلطان عبد الرحمان من تستعمل التجارة لإمداد النفوذ الفرنسي إلى شرق المغرب وفي سنة 1843 صدر

[1] حورية عباس ،نو الدين إيلال : مرجع سابق ص-ص1040-1051.
[2] أحمد جابو: المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس 1830-1954 ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة تلمسان،2010-2011 ،ص112
[3] أبو القاسم سعد الله:مرجع سابق ص74.

مرسوم ينص على حظر المعاملات التجارية بين البلدين بعدها صدر مرسوم 1853 نص على تنظيم المبادلات بين المغرب والجزائر ورفع الحظر على المنتجات المغربية المصدرة إلى الجزائر بعدها ظهر مرسوم 1867 نص على إعفاء المنتجات المغربية من الرسوم الجمركية الأتية برا

المرحلة الثانية1873-1894:تخلي المغرب عن فكرة المقاطعة وحاول مرقبتها والتحكم فيها غير أنها واجهت مجموعة من الصعوبات منها التفاوت النسبي في التطور الإقتصادي الذي جذب القبائل وجعلها تنبهر بها وبمشاريعها الإقتصادية
المرحلة الثالثة 1895-1907 : أصبحت منطقة حرة على طول الحدود وإعفاء السلع الفرنسيةالموجهة إلى المغرب من الرسوم الجمركية وإنخفاض أسعار السلع الفرنسية جعل إقبال المغاربة على السلع الفرنسية يزداد.[1]
بإضافة إلى تصديره للحبوب صدر المغرب الدقيق الفول وبقايا الحيونات الأسماك. [2]

ب/تونس:

خضع الإستيراد البري لقانون 29 ديسمبر 1884 قانون الحماية الذي يفيد بحرية الدخول ،أما عن طريق الحر فقد خضع لقانون 19 جويلية 1890 حيث أصبحت المنتوجات الزراعية والخمور وبعض المعادن تستفيد من حرية الخول بإستثناء الكبريت ،الدخان ، القهوة الحبوب، أما باقي السلع فهي تخضع لرسوم جمركية وما يمكن ملاحظتة أن فرنسا رفعت القيود الجمركية فقد علي السلع التي تخدم مصالحها.

وبخصوص صادرات الجزائر إلى تونس فقد عرفت سنة 1898 تسهيلات لدخولها مع إعفاء أكثر المواد التي تنتجها الجزائر .[3]

ج/المبادلات مع غرب إفريقيا:

رغم قلة المعلومات حول المبادلات التجارية الفرنسية عبر الصحراء إما لغياب الوثائق أو لعدم الإكتراث بالتوثيق إلا أن هناك إشارة حول التجارة الفرنسية عبر الصحراء حيث
تشيرالإحصائيات عن واردات فرنسا من إفريقيا الغربية الفرنسية عبر الأراضي الجزائرية فهي تتورد عمليات كبيرة من زيوت الفول السوداني ، 68.000 قنطار على نحو متزايد لبن الاخضر 16.000 قنطار الكاكاو والذرة ، الأناناس ، الزبدة الجلد الخام الموز في المقابل تصدر الجزائر لافريقيا الغربية الفرنسية كل من النبيذ (61.000)السجائر التمر والفوسفات.

---

[1] عكاش برحاب : **مشكلة التجارة بين المغرب والجزائر 1830- 1907**،كلية اللآداب المحمدية،ص-ص 247-251..
[2] إليلس فتوح: **العلاقات مالتجارية المغربية الفرنسية من خلال المرسلات الدبلوماسية 1884-1900**،امجلة ،لعدد 35،مارس 2017،ص-ص36-37.
[3] عبد الرحمان رزاقي: مرجع سابق، ص16

صادرات إفريقيا الغربية:

1850- 1900 خلال هذه الفترة ارتكزت نشاطالفرنسيين على المحاصيل النقدية ، كزيت النخيل ، الفول السوداني و لقد أجري نيوبري بعض البحوث عن تجارة إفريقيا الغربية في ق 19 أفادت أن القيمة الكلية لتجارة بلغ 3.5 مليون جنيه يشير الكولونال أرشينارد في تقرير له عام 1891 حول مبيعات إفريقيا الغربية أنها تمثل في مجموعها 40912.500 فرنك ، منها 3.275.000 فرنك منتجات مستوردة 1.67.500 فرنك منتجات مصدر ، حيث بلغت صادرات السينغال والسودان[1] نحو فرنسا سنة 1887 حوالي 19.102.45 فرنك متمثلة في السلع التالية :[2]

المادة	السعر بالفرنك
الفول السوداني	4.807.732
الصمغ	4.629.068
الغضة	7.564.251
المطاط	674.247
التبغ	421.146
الجلود	379.168
الأنسجة	338.027
لب النخيل	288.815
المجموع	19.102.454
المصدر سميرة دعاشي:الإهتمام **الفرنسي بالتجارة في الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية مابين 1850-1945**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة غرداية 2014-2015.ص210	

.

[1] عمر لمقدم، ورضوان شافو:مرجع سابق ص،ص287،174.

[2] سميرة دعاشي:الإهتمام **الفرنسي بالتجارة في الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية مابين 1850-1945**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة غرداية،2014-2015 ،ص،ص210،203

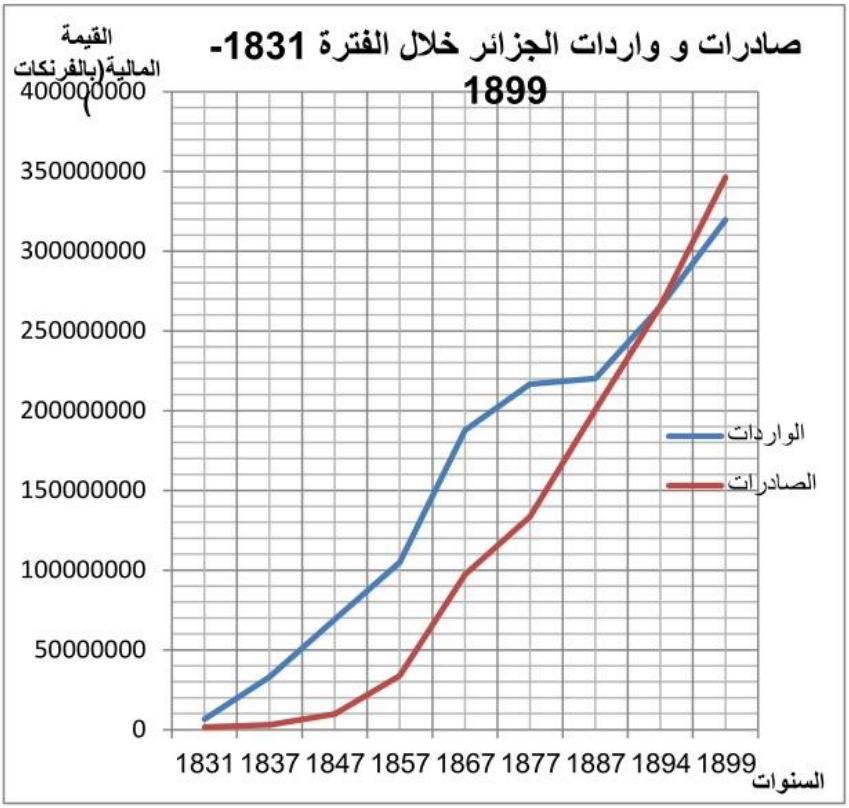

المصدر: شافو رضوان : وعمر لمقدم ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من الفترة 19 مجلة المعارف للبحوث في الدراسات العدد 7 جامعة الواديص174.

من خلال المنحني يمكن أن نلاحظ أن المستعمرة أصبحت تنتج أكثر مما تستهلك من الناحية الإقتصادية.

المبحث الثاني:الغرف التجارية الإقتصادية ودورها الإستعماري.

المطلب الأول:مفهومها وتطورها.

مفهوم الغرف التجارية وتطورها:

توجد بالجزائر سبع حجرات تجارية مركزها في : الجزائر ووهران وعنابة وسكيكدة وقسنطينة وبجاية ومستغانم وبالنسبة لهذه الغرف فتم انشائها من الوهلة الأولي في الجزائر العاصمة[1] وبنسبة لتأسيس هذه الغرف فهي كالتالي وهران 4أكتوبر1844،عنابة14 أكتوبر 1844،قسنطينة19 ديسمبر1848،بجاية22 مارس 1856، مستغانم28ديسمبر 1892، معسكر25 ديسمبر 1901،سكيكدة 15 ماي 1931، [2]وهي تشغل بكل مايتعلق بالتجارة وما يدافع عن مصالح التجارة . وقد تأسست هذه الحجرات بأمر صادر في 9 أفريل 1898م [3]، ويمكن لحجرات التجارة ان رأسا مع الوزارات الفرنسية في أمور التجارة والاقتصاد ، إلاأنه يجب عليها أن تطلع العامل والوالي على مذكراتها .

والوالي العام هو الذي يصادر على ميزانيات الحجرات التجارية . ومواردها تكون غالبا من أعمال المراسى والنقل البحرى والمعاملات المالية المحلية . وميزانية غرفة تجارة الجزائر بلغت هذه

[1] أحمد توفيق المدني :**هذه هي الجزائر** ،عالم المعرفة للنشر والتوزيع،طبعة خاصة،2011 الجزائرص365

[2] Minstere dela guerre :tsef dans lAlgerie 1840…op.cit p360-365.

[3] Charles louis pinson de Menerirlle :dictionmir de la legislation algerienneK :1830-1186…op-ct p136-137

السنة زهاء 32 مليونا ، والناخبون لحجرات التجارة هم سائر التجار الذين يدفعون الأداء عن تجارتهم ويسجلون أسمائهم في سجل الانتخابات التجارية سواء كانوا أوروبيين أومسلمين ، إنما لايجوز أن يكون عدد الناخبين المسلمين متجاوزا للعشر من مجموع عدد الناخبين ،أما الأعضاء المسلمون فلا يكونون إلا أربعة فقط في الجزائر (وكانوا 3 إلى آخر سنة 1931م) و2 في كل مجلس من المجالس الستة الباقية . وقد ابتنيت بورصة مالية في مدينة الجزائر سنة 1852 م ،ثم وقع إنشاء بورصة في وهران وأخرى في عنابة . وهنالك محاكم تجارية يشارك التجار في انتخاب أعضائها ،إلا أنه ليس للمسلمين الحق في التقضي لدى المحاكم المختصة بالتجارة الفرنسية لذلك لايشارك المسلمون في انتخاب أولئك الأعضاء وتسهر غرفات التجارة سهرا جديا على مصالح التجارة والصناعة بالجزائر وتعنى عناية خاصة بترويج النتائج الجزائر. [1]

2/ المنطقة الإقتصادية الجزائرية ودورها الإقتصادي:

قسمت فرنسا الجزائر إلي مناطق اقتصادية وحاولت التوسع وخاصة بعد صدور قانون 1898،وقبل هذا القانون حاولت التحرك من خلال ابداء الرغبة في التجمع والمناقشة حول القضايا الإقتصادية، خاصة ماتعلق بالعراقيل التي تواجهها في انشاء منطقة اقتصادية،و أشار رئيس الغرفة التجارية: أن القضايا المشتركة ذات الإهتمام المشترك يجب أن تدرس دراسة مستقلة عن الغرف التجارية ولابد من الإتحاد لكي يصبخ الإقتصاد الجزائري قوة .

كانت الجمعية العامة لروؤساء الغرف محددة في مجال العملإذ لم يتعدي نشاطها سوي حلول لبعض القضايا المطروحة، غير أن لها امتداد جغرافي في ا لمقطعات الثلاثة والإقليم الصحراوي ولقد وشكلت هيئة بعثة من ثمنية غرف تجارية ،كما أن دور الغرف التجارية كان متمثلا في مواجهة المشاكل المتعلقة بالإنتاج ، التنقلات وحركية الإستهلاك العمل على تحقيق النمو الإقتصادي وخلق تضامن بين القوي الموجودة داخل المستعمرة

3/مهام الغرف التجارية وانجازاتها

للغرف التجارية مهام على مستويين على مستوي الدوائر وعلى مستوى المنطقة التجارية الإقتصادية ، ومن مهامها :

التنسيق والتعاون في المهام العامة المتمثلة في تقديم اقتراحات والآراء إلى السلطة العمومية على كل المستويات والقضايا،وهذه القضايا تخص المجال الإقتصادي .

مثال :التشريع التجاري الجمركي

[1] أحمد توفيق المدني : المرجع السابق،ص-ص 365-366

وهناك قضايا تكون الإستشارية فيها اجبارية هي :

الاجراءات القانونية التى تخص الاستعمال التجاري

انشاء غرف للتجارة في مجالها الجغرافي أو محاكم تجارية

قضايا الرسوم المزتعلقة بطرق النقل الممنوح

الاشراف على تصريف المواد المحددة بالقانون خاصة مايخص الأشغال العمومية المنجزة داخل دائرة النشاط ويفرض رسوم لتمويل المشاريع ،[1]مقابل ذلك كل غرف التجارة تشارك في الحياة الإقتصادية للبلد :

المساهمة في دراسة قضايا القرض والتضيع والبنك والنقل وسكك الحديد والطرق البرية

من أهم المهام للمؤسسات الاستشارية هي:

تسيير الأملاك والمعدات العمومية المينائية وذلك لأن الجزائر بلد مينائي ساحلي يجب ضمان النقل فيه خاصة من ناحية الصادرات والواردات كما أن الموانئ كانت مسيرة من طرف الغرف التجارية .[2]

عملت غرف التجارة على توفير تجهيزات للملاحة كما أنها وسعت في مهامها إلى التعليم و التدريب لرؤساء الغرف المستقبلين ، ومن هذا أنشأة غرفة التجارة في المدرسة العليا للتجارة في عام 1900 [3]

وفي ايطار التعليم التجاري قامت بإدارة المحاكم التجارية وأنشأت مركز جزائري جزائري للدرسات وتسير المؤسسات ،والمنطقة الإقتصادية كانت تقوم على تحفيز المتمدرسين لكي تستطيع أن تعد فئة كبيرة من المهندسين التجاريين ، ومولت الغرف التجارية العلمي وبسبب الظواهر الطبيعية لتلك الفترة فقامت بإنشاء معهد للدراسات والتجارب حول ذلك وكان ذومعايير عالمية . وأخضعت السطح الفلاحي اتلجزائري للتجارب لايجاد سبل الحفاظ على المنتوجات الغذائية. [4]

---

[1] كليل صالح : المرجع السابق،ص-ص299-300.

[2] Chamlrre de commarce et dindustrie de Marseille Histoire de commerce de Marsille : 1789 1660ie leuontpar Rolrt paris.

[3]كليل صالح: مرجع نفسه،ص300.

[4] S chiaff ino، laurenpendant les Six premios nois de Situation economqu de lAlgerie en 1954 et 62: 1955 gournal generol delAigerie et de la tunisie organe officiel du Syndicot commercial Algerien N29997 p 43.

استنتاج جزئي

المبادلات التجارية كانت في تزايد ملحوظ وذلك بفضل الإجراءت الفرنسية بمختلف أنواعها من قوانين وتشريعات ومؤسسات مالية وهذه التجارة كانت لصالح فرنسا أما الدول الأخرى سواء كانت أوروبية أو إفريقية فإنها لم تنل سوي القليل منها ولتعزيز سيطرتهاأكثر أنشأت الغرف التجارية وجعلت لها منطقة أقتصادية تعمل علي تكريس الهيمنة الفرنسية في الجاني الإقتصادي

الخاتمة

خاتمة

-عرفت التجارة الداخلية إختلاف كبيرفي المنتوجات التجارية بين منطقة وآخرى مما أدى إلى المبادلات بين الأرياف والمدن خاصة والتجارة الخارجية عامة

-الإعتماد على القوافل التجارية التى كانت تجوب مختلف الأرياف والمدن وتزوده بمختلف السلع عن طريق المقايضة .

-شهد إقتصاد الجزائرازدهار في القرنين 16 و 17 وتقهقرا ملموسا في أواسط القرن الثامن عشرانتهي بحالة من الضعف أدى إلى الإنهيار

-رغم التبادل التجاري الذي كان بين الجزائر في العهد العثماني وأوروبا إلى أنه لم يعد بالفائدة على البلاد ولم يساهم في تطورها عكس الدول الأوروبية التى إستفادت منها بشكل كبير

-كانت صادرات الجزائر تتشكل من مواد فلاحية أما المصنوعات فهي قليلة لعدم قدرتها على منافسة المنتوجات الأوروبية

-ضعف التجارة الخارجية أواخر العهد العثماني وتقهقرالإقتصاد الوطني جراء تقلص المغانم البحرية وقلة الإنتاج ومنافسة البضائع الأوروبية للسلع الجزائرية

-أدى إحتكار التجارة من طرف الأجانب وبالخصوص الفرنسية إلى تهميش التجار المحلين وبروزهم فقط على الصعيد المحلي أكثر من الخارجي

-إن الإقتصاد الجزائري أثناء العهد العثماني رغم ضعفه ومظاهره السلبية غير أنه ليس متخلف إذ قرناه بصفات ذلك العصر

-التجارة الخارجية في البدايات الأولى من الإحتلال إلى غاية اصدار قانون النظام الجمركي كانت ضعيفة وذلك يعود للرسوم الجمركية والأوضاع الداخلية في الجزائر

-سعى الفرنسيون لتبني سياسات إقتصادية تخدم مشاريع الإستعمار وكذا مصالح الميتروبول على حساب الجزائريين

-تفكيك البنية الإقتصادية المعاشية والحاق الإقتصاد الجزائري بالفرنسي وحاولت القضاء على كل حركة صناعية وتجارية للجزائر بالإضافة إلى احتكارها للتجارة الخارجية

-المواصلات بمختلف أنواعها ذات أهمية بالغة في خدمة مصالح الإحتلال الفرنسي وتقديمها لمنافع في جانب المشاريع الإستعمارية للبلاد وتحول الجزائر إلى منطقة تجارية مرتبطة بإقتصاد الميتروبول ولعل هذا مايفسر عناية الفرنسيين بهذا المجال وخاصة قطاع السكك الحديدية.

وضعت فرنسا قانون النظام الجمركي لكي تحول خيرات الجزائر لصالح الرأسمالية الفرنسية

-إزدادت وتيرة التجارة بعد صدور قانون نظام الجمركي وشهدت إرتفاعا في قيمة الصادرات والواردات

-جعلت فرنسا واردات الجزائر تقوم على تصريف موادها المصنعة نظرا لحاجة السوق الجزائرية لها ،التى قامت عليها السياسة التجارية لأنها لاتملك قاعدة صناعية وأصبحت الجزائر من الأوائل الذين يستوردون الصناعة الفرنسية

-دعمت الإدارة الإستعمارية القطاع الإقتصادي الأوروبي وعمدت إلى تدهور القطاع الإقتصادي التقليدي الجزائري رغم مشاركته في الصادرات

-بفضل ماسنته فرنسا من تشريعات استطاعت أن تنظم بها العلاقات التجارية بين سوق الجزائر والعالم الخارجي وفق سياسة تجارية خدمت أيضا اقتصاد المتروبول والمعمرين بالجزائر

-الدور البارزللغرف التجارية للإدماج التجاري لللمستعمرة بتجارة فرنسا

-تتنوع وتختلف مهام الغرف التجارية غير أن الهدف واحد وهو خدمة المصالح الفرنسية في السيطرة الإقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

1/algerienneK :1830-1186…op-ct S chiaff ino، laurenSituation 73: economqu de lAlgerie en 1954 et pendant les Six premios nois de 1955 gournal generol delAigerie et de la tunisie organe officiel du Syndicot commercial Algerien N29997 p 43.

2/Chamlrre de commarce et dindustrie de Marseille Histoire de commerce de Marsille : 17891660ie leuontpar Rolrt paris.

3/Charles louis pinson de Menerirlle :dictionmir de la legislation.

ionmir de la legislation algerienneK :1830-1186…op-ct

/4Charles louis pinson de Menerirlle :dictionmir de la legislation

1/أشنهو عبد اللطيف : تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة ... التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830 ، 1962) ترجمة نخبة من الأساتذة مراجعة عبد السلام شحاذة تدقيق واشراف محمد يحى ربيع ، دار أحمد زباته للنشر والتوزيع الجزائر 1979

2/ أجيرون شارل روبير :**الجزائريون المسلمون زفرنسا 1871-1900**،ج1،دار الرائد للكاب ،الجزائر2007

3/بلاح بشير : تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1989) ج 1 ، دار المعرفة الجزائر 2006

الجيلالي عبد الرحمان : تاريخ الجزائر العام ، ج 3 ، دار الأمة للنشر والتوزيع 2013

المدني أحمد توفيق:هذه هي الجزائر،عالم المعرفة للنشر والتوزيع،طخ ،الجزائر

4/رزاقي عبد الرحمان : تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1976.

شويتام أرزقي:نهاية الحكم العثماني في الجزائر وانهياره 1830/1800،الكتاب العربي ط1 2011 الجزائر .

شالر وليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر1824/1816 تعريب اسماعيل العربي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1962.

5/الزبير محمد العربي : التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1972

6/سعدوني ناصر الدين ، الشيخ المهدي بوعبدلي : الجزائر في التاريخ العهد العثماني ج 4 المؤسست الوطنية للكتاب د س

7/سعدوني ناصر الدين : الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791 / 1830) ط خ دار البصائر لنشر والتوزيع الجزائر 2013 .
8/سعدوني ناصر الدين : ورقان جزائرية ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر دار البصائر ،ط 2 الجزائر2008
9/سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية (1860 / 1900) ج 1 ،دار الرائد ، الجزائر ط خ 2009 ص 73
10سعد الله أبو القاسم : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ط 3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1982
13/الشويهد عبد الله بن محمد : قانون أسواق مدينة الجزائر (1107 – 1117) هجري (1695 – 1705 ميلادي) تحقيق وتقديم ناصر الدين سعيدوني ، دون طبعة ، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2012 .
14عمورة عمار : الجزائر بوابة التاريخ ، الجزائر خاصة ماقبل التاريخ إلى 1962)ج دار المعرفة باب الوادي الجزائر
15/عميراوي أحميدة : علاقات بالك الشرق الجزائر بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي ، دار البعث قسنطينة 2002
16/عميراوي أحميدة :قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث دار الهدى للنشر والتوزيع ، عين مليلة 2005
17/العنتري صالح : مجاعات قسنطينة ، تحقيق وتقديم رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1974 .
18/فركوس صالح : المختصر في تاريخ الجزائر في عهد الفينيين إلى خروج الفرنسين 418 / 1962) دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر 2002
19/فركوس صالح : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830 / 1927 مديرية النشر لجامعة قالمة 2010
20/مياسي ابراهيم : الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837 – 1934 دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر 2009
21/المدني أحمد توفيق : هذه هي الجزائر عالم المعرفة للنشر والتوزيع ط خ 2010 الجزائر
22/الميلي مبارك بن محمد الهلالي : تاريخ الجزائر في القديم والحديث ،ج 3 مطابع بدارن وشركاته بيروت لبنان 1994 .

المقالات والمجلات:

1/بالحاج أوزايد :تجارة القوافل بين الجزائر وافريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري،مجلة البحوث والدراسات ،ع2،جامعة غرداية2017.

2/بوسليم صالح ،علوان عبد القادر:تجارة القوافل بين الجزائر وطرابلس الغرب في العهد العثماني ،مجلةآفاق العلوم ، العدد 10 جامعة الجلفة جانفي 2018
3/بوركي مروان : الاستيطان الفرنسي بالجزائر ومظاهر الهيمنة الاقتصادية والثقافية مايين 1914 – 1830 المحلة الجزائرية للدراسة التارخية والقانونية م 1 ع 2 ، جامعة الآغواط الجزائر 6 سبتمبر 2022
4/بن عمارة روينة : سياسة الادماج الفرنسية للامبراطوربليون الثالث في الجزائر وأثرها على الجزائريين ابان الفترة 1860 – 1870 المجلة العربية للدراسات والأبحاث م 15 ع 1 جانفي 2023
5/بوذراع ايمان : حركة التجارة بيمناء بونة الفترة الاستعمارية للجزائر 1830 – 1914 مجلة روافد للدرسات م 7 ع 1 جامعة الجلفة الجزائر 2021
6/برحاب عكاشة : مشكلة التجارة بين المغرب والجزائر 1830 – 1907 الكلية الآداب المحمدية

7/حوحورضا : شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر المجلة التارخية الجزائر م 5 ع 2 ، جامعة بسكرة 2021
8/جفال عمر، جعيران معمر:مشروع السكة الحديدية العابرة للصحراء،مجلة الدرسات التاريخية،م22،ع1،جامعة الأغواط2021.
9/سعيداني محفوظ : التجارة بأقطار المغرب العربي في العهد العثماني مابين الفرنسسن 18 و19 المجلة التارخية الجزائرية م 5 العدد 2 جامعة بونعامه ، خميس مليانة الجزائر2021
10/شويتام أرزقي : سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830 – 1914) مجلة التاريخ المتوسطى م 2 ع 2 ديسمبر 2020
11/شافو رضوان : وعمر لمقدم ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من الفترة 19 مجلة المعارف للبحوث في الدراسات العدد 7 جامعة الوادي
12/عباس حورية ،نور الدين ايلال : التجارة الخارجية خلال الفترة الاستعمارية 1852 – 1870 مجلة روافد المجلد 6 العدد 3 ديسمبر 2022
13/فتوح إلياس : العلاقات التجارة المغربية الفرنسية من خلال المرسلات الدبلوماسية 1884-1900ع7
15/نواصر نصيرة : لمحات عن الوضع التجاري في ابالة الجزائر أواخر العهد العثماني مجلة البحوث التاريخية المجلد 7 ع 2 جامعة غرداية الجزائر ديسمبر 2022
16/وابل بختة غازي الشمري: المشاريع الاستعمارية الاقتصادية في الجزائر من خلال مجلة حوليات استيطان الجزائر عدد 1830 – 1854 مجلة الاحياء م20 ع 25 جامعة وهران ، جوان 2020

الاطروحات والرسائل الجامعية

1/بختاوي خديجة : التحولات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870 – 1939 أطروحه لنيل شهادة الدكتوراء في التريخ الحديث والمعاصر جامعة وهران 2011 – 2012

2/جابو أحمد : المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس 1830 – 1954 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة تلمسان 2010 - 2011

3/دعاشي سميرة : الاهتمام الفرنسي بالتجارة في الصحراء الجزائرية وافريقيا الغربية مابين 1850 – 1945) مذكرة لنيل شهادة الدكتورا في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة غرداية 2014 – 2015

4/رحموني عبدالجليل : اهتمامات المجلة الافرقية بتاريخ الجزائر العثمانية 1520 – 1830 مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس 2014 / 2015

5/زقب عثمان : السياسة الفرنسية في الجزائر (1830 / 1914) دراسة أساليب السياسة الادارية رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة باتنة (2014/ 2015 .

6/شلالي ضيف الله:دور السكة الحديدية الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر الجلفة نموذجا مابين 1857 1962،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2011-201

7/صرهودة يوسفي :الإقتصاد والمجتمع في إيالة الجزائر’رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ’جامعة عبد الحميد مهري’ قسنطينة (2017-2018) .

8/طبعة حورية : السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870 – 1954) آطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ المعاصر جامعة آدرار

9/عميراوي فهيمة : الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12 هجري 8 ميلادي دراسة اجتماعية واقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية ، مذكرة لنيل شهادة الماجسترفي التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر 2009 / 2008

10/غنابزية علي : مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي الى بداية الثورة التحريرية 1300 – 1374 هجري 1882 – 1954 رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر 2008 – 2009

11/قشوان عبد الرزاق : الواقع الإقتصادي والاجتماعي في الشرق الجزائري 1219 – 1282 هجري 1804 / 1871 ميلادي) دراسة مقارنه أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة قسنطينة

12/قرواوي نادية : دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة وهران 2010 / 2011
13/كليل صالح : التنظيمات الادارية والاقتصادية في الجزائر 1830 – 1871 آطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة باتنة 2017 -2018 م
14نايتي حياة : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929 / 1954 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة تلمسان 2010 – 2011 .

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ

الفصل الأول: التجارة الداخلية والخارجية آواخرالعهد العثماني

المبحث الأول النشاط التجاري في أرياف ومدن الجزائر.....06

المطلب الأول: الأسواق والمبادلات التجارية

1/الأسواق اليومية والأسبوعية.....06

2/المبادلات التجارية 08

المطلب الثاني:القوافل التجارية.....10

1/تعريفها 10

تجارة القوافل 10

المطلب الثالث : العوامل المتحكمة في النشاط التجاري 12

1/عوامل الإزدهار.....12

2/عوامل الإنحطاط.....13

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في العهد العثماني.....15

المطلب الأول هيكل المبادلات التجارية 15

1/مع الدول الأوروبية 15

2/مع دول إفريقيا..... 18

المطلب الثاني :مميزات التجارة الخارجية.....18

المطلب الثالث: تحديات التجارة الخارجية 19

الفصل الثاني :. السياسة التجارية الفرنسية في الجزائر**.....**22

المبحث الأول : ترتيبات فرنسا للإدماج التجاري.....22

المطلب الأول: حركية التجارة 1830 – 1851 22

المطلب الثاني: المؤسسات التجارية 26
المطلب الثالث: سياسة الربط التجاري.....28
المبحث الثاني : المواصلات وأهميتها التجارة الخارجية 31
المطلب الأول: الطرق البرية وسكك الحديدية 31
سكك الحديد 33
الموانئ 37
مناطق التبادل التجاري.....39
الفصل الثالث :التنظيمات التجارية الإقتصادية الفرنسية في الجزائر..... 41
المبحث الأول:هيكل التجارة الخارجية.....41
المطلب الأول : النظام الجمركي 1851 41
المطلب الثاني: طبيعة المبادلات التجارية 1850.....43
المطلب الثالث: التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية 46
1/مع فرنسا 46
مع الدول الأجنبية الأخرى 47
المطلب الرابع : العلاقات التجارية مع دول المحيط 50
المبحث الثاني: الغرف التجارية الإقتصادية ودوها الإستعماري 54
مطلب الأول مفهومها وتطورها 54
المطلب الثاني: المنطقة الإقتصادية الجزائرية الغرف التجارية 56
المطلب الثالث: مهام الغرف التجارية وانجازتها في الجزائر.....57
خاتمة 60
قائمة المصادر والمراجع.....64

ملخص الدراسة

باللغة العربية

شهدت التجارة الخارجية الجزائرية في البديات الأولي من الإحتلال بطء في حركة المبادلات التجارية،بسبب ما تنفقه على االحملات العسكرية، والمجاعات والقحط ،التى شهدتها هذه الفترة ،غير أن فرنسا لم تقف على هذا بل سعت إلى تنشيط التجارة بكل الوسائل ،منها المؤسسات التجارية ، والبنوك المالية، والموانئ وسكك الحديد التى كانت تخدم مصالحها من الناحية المالية والتجارية ، لأنها من الوسائل الفاعلة في ربط التجارة الجزائرية بفرنسا، رغم الصعوبات التى توجهها والسيطرة على المناطق الإقتصادية ..

الكلمات المفتاحية

التجارة الخارجية ، صادرات ، المواصلات ، النظام الجمركي، الغرف التجارية

RESUME :

Keywords Algerian foreign trade witnessed in the first years of occupation a slowdown in the movement of exchanges what it spent on military campaigns, famines and drought, which the merchants witnessed during this period, but France did not stand on this but

rather sought to revitalize Trade by all means, including commercial institutions, financial banks, ports and new railways

that served its interests from a financial and commercial point of view, because it is one of the effective means in linking Algerian trade with France, despite the difficulties it faces and controlling economic zones.

Keywords foreign trade

, exports, transportation, Customs order, commercial custom